الأمم المتحدة

A/63/PV.24

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة **٢٤**

الاثنين، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/63/472)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إذا لم يكن هناك أي اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة المعروض على الجمعية العامة اليوم؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بناء على ذلك، ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت. لقد وضحت الوفود مواقفها بشأن توصية اللجنة الخامسة داخل اللجنة وهذه المواقف واردة في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

أود أن أذكر الأعضاء بأنه بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤، وافقت الجمعية العامة على أنه حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في المكتب وفي جلسة عامة ينبغي أن تقوم الوفود، قدر الإمكان، بتعليل تصويتها مرة واحدة فحسب. وهذا يعني أن يتم التعليل إما في اللجنة أو في الجلسة العامة ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة.

وأود أن أذكر الوفود أيضا بأنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ تقتصر مدة تعليل التصويت على ١٠ دقائق.

قبل أن نبدأ باتخاذ إجراء بشأن التوصية الواردة في تقرير اللجنة الخامسة أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعتها اللجنة الخامسة.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة والوارد في الفقرة ٦ من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار المعنون ”جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة: الطلبات المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق“ بدون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

08-54684 (A)

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٦٣/٤).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٢٢ من جدول الأعمال.

البندان ٦٧ و ٦٨ من جدول الأعمال

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة التي ارتكبت في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

مذكرة من الأمين العام (A/63/209)

تقرير المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

مذكرة من الأمين العام (A/63/210)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي الثالث عشر للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بالتقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة للسيد دينيس بايرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد بايرون (تكلم بالإنكليزية): يشرفني كثيرا أن أخاطب أعضاء الجمعية العامة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بخالص التهاني لكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الجمعية وأتمنى لكم ولاية ناجحة وفعالة.

وأود مع بالغ الاحترام أن أدعو الجمعية إلى إيلاء اهتمام خاص للمحكمة، حيث أن اتخاذ الجمعية العامة للإجراءات في الوقت المناسب هو أمر محوري لإتمام ولايتها ضمن الأطر الزمنية المتوقعة.

قبل حوالي ١٤ عاما، رد المجتمع الدولي على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في جميع أنحاء رواندا وأسفرت عن مقتل أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص وعن أعمال عنف أخرى من خلال إنشاء المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وتتمثل ولاية هذه المحكمة في أن تسهم في عملية المصالحة الوطنية واستعادة وصون السلام في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى، وكذلك في ضمان وقف انتهاكات القانون الإنساني الدولي والتعويض عنها بشكل فعال.

وقد وجدت أنه أمر مثير للاهتمام أن ترى هذه المؤسسة السياسية أنه يمكن تحقيق هذا الهدف السياسي على أفضل وجه من خلال عملية قضائية. وإنني متأكد أنه كان هناك من تساورهم الشكوك والأسئلة حول قدرة مؤسسة قضائية على تحقيق هذا الهدف.

ولكن أيا كان النظام المستخدم لقياس مدى نجاح هذا المشروع، لا يمكن التشكيك في أن السلام قد تمت استعادته وصونه في رواندا، وأن هناك عملية مصالحة وطنية مستمرة وذات مصداقية، وأن العديد من الانتهاكات قد تمت معالجتها وأن بعض هذه الانتهاكات قد تم التعويض عنها بشكل فعال.

ولا يزال هناك بالطبع أعمال ينبغي القيام بها وقد أسندت الظروف إلى المحكمة مهاما جديدة. ولكن لا يمكن أن يكون هناك شك في أن المحكمة هي أداة مركزية وعامل استقرار وأنها قدمت مساهمات رئيسية ودائمة في تحقيق العدالة الدولية والسلام والمصالحة التي تسود المنطقة حاليا.

إن من بين الإنجازات الأساسية والأكثر أهمية للمحكمة هو وضع سجل تاريخي ولا غبار عليه، والذي يتضمن شهادات الشهود والضحايا والمتهمين، وأدلة وثائقية وتسجيلات بالفيديو وتسجيلات صوتية. وكان لذلك السجل قيمة هائلة لدائرة الاستئناف عندما دحضت ورفضت النظرية القائلة بأن الإبادة الجماعية والهجمات الواسعة النطاق أو المنهجية ضد السكان المدنيين لم تحدث بالفعل في رواندا عام ١٩٩٤.

باختصار، وضعت المحكمة سجلا وقائعيا هاما وقابل للتحقق منه قضائيا لتلك الأعمال الوحشية. وينبغي عدم الاستهانة بأهمية وقيمة ذلك السجل ومحفوظات المحكمة بالنسبة للتاريخ الوطني والإقليمي والدولي. إنها ساهمت وستواصل الإسهام في عملية السلام والمصالحة في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى، وهي تقدم دليلا يُسترشد به في معالجة الانتهاكات المماثلة للقانون الإنساني الدولي في مناطق أخرى من العالم.

إن المحكمة وشقيقتها التوأم، المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، هما النموذجان الحديثان الرائدان لنظام عدالة جنائية دولية ذات مصداقية. ولقد أسهمتا كثيرا في صياغة القانون الجنائي الفني الدولي وإجراءاته. فلقد أسفرت أنشطتنا خلال ١٤ عاما عن مجموعة كبيرة من الفقه القانوني، بما في ذلك التعاريف التي وُضعت لعناصر جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، فضلا عن أشكال المسؤولية، مثل مسؤولية الرؤساء. وسيكون هناك أساس متين جدا للمحاكم الدولية الأخرى يمكن أن تستفيد منه. فلقد حولت المحكمة القرارات والمعاهدات والاتفاقيات المنبثقة عن الأمم المتحدة إلى أدوات عملية وفعالة لاستخدامها في نظام العدالة الجنائية الدولية وفي جهود هذا النظام لإنهاء الفظائع الجماعية.

ولقد عززت المحكمة أيضا الامتثال الوطني للالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، ألغت رواندا بالفعل عقوبة الإعدام من أجل تسهيل إحالة القضايا إلى ولايتها. والقرار الذي اتخذته الدائرة الابتدائية بعدم إحالة قضية مونياكازي إلى رواندا أيدته مؤخرا دائرة الاستئناف. والأسباب المذكورة في حكم الاستئناف يمكن أن تؤدي حتى إلى المزيد من الإصلاحات، بما في ذلك توضيح العقوبة المطبقة على القضايا المحالة إلى رواندا، واستبعاد عقوبة السجن مدى الحياة في الحبس الانفرادي، وتعزيز برنامج حماية الشهود.

ولقد سلطت إحالة المحاكمات الضوء أيضا على بلدان أخرى تحتاج إلى اعتماد تشريعات محلية لتنفيذ معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان التي هي أطراف فيها. ولذلك فإن تأثير المحكمة يمتد إلى ما وراء منطقة البحيرات الكبرى، فهو ينشر ما يمكن تسميتها المُثُل العليا لهذه الهيئة، وهي معاييرها الدولية لحقوق الإنسان، ويحولها هذا التأثير من تطلعات نبيلة إلى تشريعات واجبة الإنفاذ وعمليات قضائية نزيهة.

يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة اليوم التقرير السنوي الثالث عشر الذي يقدم بيانا بأنشطة المحكمة من تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٨ ويجسد تلك الإنجازات الرائعة والمستمرة والتزام المحكمة الثابت بولايتها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت جميع أقسام المحكمة بنشاط ووحدت جهودها لاستكمال مهامها في أقرب وقت

ممكن مع التمسك بالأصول القانونية وضمان الحق في محاكمة عادلة لجميع المتهمين.

ومنذ تموز/يوليه ٢٠٠٧ حتى الآن، أصدرت الدوائر الابتدائية أكثر من ٤٠٠ قرار عارض وتمهيدي. وأصدرت أحكاما وعقوبات بشأن أربعة متهمين. وتم إصدار قرارات بشأن خمسة طلبات لإحالة قضايا إلى سلطات قضائية وطنية. وتمت بنجاح إحالة قضيتين منها، في حين تم رفض الإحالة في القضايا الثلاث الأخرى. وتم استكمال مرحلة جمع الأدلة في محاكمات تشمل سبعة متهمين. ويوجد حاليا ١٣ متهما ينتظرون الحكم. وهناك محاكمات جارية وتشمل ١٥ متهما. وتمر حاليا في المرحلة التمهيدية قضايا تخص أربعة محتجزين، من بينها قضية ازدراء واحدة. وأحد المتهمين الذين تمت مؤخرا إحالتهم إلى المحكمة قد مثُل لأول مرة أمام المحكمة في الأسبوع الماضي، وادعى أنه غير مذنب في جميع التهم الموجهة إليه. وهناك فرد واحد في انتظار إعادة المحاكمة التي أمرت بها دائرة الاستئناف في آب/أغسطس الماضي في حكمها الصادر على موفونيي.

وتبين هذه الأرقام أنه اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ سيكون مطلوبا من دوائر المحاكمة إصدار أحكام على ٣٤ متهما. بالإضافة إلى ذلك، ونتيجة للقرار الذي أصدرته مؤخرا دائرة الاستئناف بدعم رفض إحالة قضية مونياكازي إلى رواندا، فإن هذه القضية، إلى جانب قضايا كانياروكيغا و هاتيغيكيمانا وغاتيتي، قد يتعين الآن إضافتها إلى قائمة قضايا المحكمة، مما يجعل إجمالي عدد القضايا المطلوب الفصل فيها ٣٨ قضية.

ولقد واصلت دائرة الاستئناف عملها أيضا بفعالية. فقد أصدرت أكثر من ٨٠ قرارا عارضا وأمرا وقرارا تمهيديا وكذلك أحكاما بشأن ثلاثة أفراد. وبذلك يصل عدد الأشخاص الذين تم البت في طعونهم إلى ٢٥ شخصا. ونتيجة لذلك، لا يوجد سوى طعن واحد في الاستئناف. ولكني أعتقد أنه ينبغي للجمعية أن تحيط علما بأن قائمة قضايا الاستئناف من المرجح أن تزداد بشكل كبير في المستقبل القريب وأنه قد يتعين تعزيز قدرة دائرة الاستئناف حتى تتعامل مع تلك الزيادة.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل المدعي العام حسن جالو وموظفوه بأقصى طاقتهم، فقد حققوا وجمعوا الأدلة في قضايا لم تبدأ المحاكمة فيها بعد، وقدموا أدلة في القضايا المعروضة على الدوائر الابتدائية وتعاملوا مع مسائل معروضة على دائرة الاستئناف. وواصل المدعي العام جالو تكريس جهود خاصة لضمان إلقاء القبض على بقية الهاربين، ومنهم اثنان تم القبض عليهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد واصل مكتبه العمل لإيجاد بلدان مستعدة لاستقبال قضايا تُحال إلى محاكمها الوطنية. وما فتئ مكتبه يقدم المساعدة في القضيتين اللتين تمت إحالتهما بنجاح. وهناك قضيتان إضافيتان لا تزالان حتى الآن أمام دائرة الاستئناف، وقضيتان أخريان لا تزالان أمام الدوائر الابتدائية. وقد قام مكتب المدعي العام بتجميع قاعدة بيانات كبيرة لمواد الإثبات وهو يساعد السلطات القضائية الوطنية باستمرار في تحقيقاتها.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، استمر قلم المحكمة برئاسة السيد أداما دينغ في القيام بدور حيوي من خلال توفير الدعم الإداري والقانوني لجميع المحاكمات التي تنظر فيها المحكمة. ولقد أوضحت في تقريري الأخير أن المحكمة تعاني من صعوبات بسبب عدم القدرة على عرض تعيينات طويلة الأجل، وهو الأمر الذي أسهم في الارتفاع الحالي لمعدل دوران الموظفين. ويواصل قلم المحكمة جهوده للاحتفاظ بالموظفين الأكفاء ذوي المعرفة والخبرة، اللازمين للإنجاز الناجح لولاية المحكمة. ولاستيعاب أثر خطة المحكمة للخفض التدريجي ومعالجة الحالة الاستثنائية التي تواكبها،

استعانت المحكمة بدعم إدارة الشؤون الإدارية، ولا سيما مكتبا المراقب المالي وإدارة الموارد البشرية، لاستكشاف تدابير استثنائية واعتماد استراتيجية مشتركة، لمواجهة تحديات تقليص حجم الملاك، وضمان إنجاز المحكمة لأعمالها ضمن الأطر الزمنية المحددة. لكنه لا بد من القيام بالكثير لمعالجة مسألة الاحتفاظ بالموظفين، وسنظل نعوِّل على دعم الجمعية.

في الفترة قيد الاستعراض، واصل مكتب المسجل أيضا بذل جهود دبلوماسية مضنية ومشكورة لإعادة توطين الأشخاص الذين برَّأتهم المحكمة. ونتيجة لتعاون الدول الأعضاء – وبفضلها – تم توطين أحد أولئك الأشخاص. وهناك الآن شخص واحد مبرَّأ ينتظر النقل، والجهود جارية لإيجاد حل مناسب.

يبقى إحلال السلام والعدالة والأمن والمصالحة في المنطقة نشاطاً محوريا للمحكمة. وكعنصر أساسي في ولاية المحكمة، فإنها تقدم الدعم في رواندا للسلطة القضائية والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، من خلال برامجها الشاملة لبناء القدرات والتوعية. وقد واصل قلم المحكمة، بشكل خاص، تعزيز أعمال المحكمة، بتنفيذ مجموعة متنوعة من أنشطة العلاقات العامة، بما فيها الدورات التدريبية وإنتاج المواد التوثيقية وغيرها من المنشورات، بشكل ملحوظ في رواندا ومنطقة البحيرات الكبرى.

لقد عملت المحكمة بجهد جهيد انسجاماً مع استراتيجية الإنجاز. وكانت المهمة ضخمة، لكننا واجهنا التحديات بثقة وتصميم. إلاّ أنه كانت هناك تطورات أضافت إلى عبء العمل، الذي كان الجدول الزمني قد حُدد على أساسه أصلاً. وبسبب الاعتقالات الأخيرة لثلاثة من الفارِّين، الذين يجب محاكمتهم في المحكمة، فإننا نخطط الآن لمحاكمات لم ترصد لها اعتمادات من قبل. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأدعو الدول الأعضاء مجدداً إلى اتخاذ خطوات أكثر نشاطاً في القبض على بقية الفارِّين، لأن قيمة إنجازاتنا ستتقلَّص إذا لم تؤمَّن جميع تلك الاعتقالات. والنتيجة الحتمية لهذه التعهدات الإضافية هي الحاجة إلى وقت إضافي لإنجاز الإجراءات.

وبناء على طلب المحكمة، في أعقاب تقديمها الدليل على التقدم في أعمالها وتوقعاتها، مدَّد مجلس الأمن فترة ولاية بعض القضاة في تموز/يوليه ٢٠٠٨. وعلى الجمعية أن تقرر بشأن الموارد الإضافية المقترحة، دعماً لعبء العمل القضائي المنقَّح.

لقد وضعت المحكمة لنفسها معيار أداء عالياً جداً. وعبء العمل الذي نخطط له أعلى بكثير من أي وقت آخر في تاريخها. وإذا استخدم المرء عدد الأحكام الصادرة معياراً للقياس، فإن المحكمة ستُنتج، في الـ ١٤ شهرا المقبلة، مقداراً من العمل يقارب، أو ربما يفوق، مقدار العمل المنتَج طوال السنوات الـ ١٤ الماضية. فمنذ عام ١٩٩٨، تم إصدار ٣١ حُكماً في محاكمات تشمل ٣٧ متهماً. ونحن نخطط الآن لإصدار أحكام تتعلق بـ ٣٤ متهماً في الشهور الـ ١٤ المقبلة. ويجب على المحكمة الآن أن تنظر في أن تضيف إلى عبء عملها قضية واحدة لم تكن إحالتها ناجحة، وثلاث قضايا أخرى محتملة لا تزال طلبات إحالتها عالقة أمام دائرة الاستئناف، التابعة للسلطة القضائية الوطنية نفسها.

صحيح أن العديد من هذه الأحكام ستصدر بعد محاكمات استغرق إنجازها عدة سنوات. ولكن التحدي الذي يواجهه القضاء وموظفو الدعم، هو أن النظام المتعدد المسارات، المستنبَط لتسريع العملية، يستلزم أن تتداخل، في الفترة المقبلة، الأنشطة الكتابية للمحاكمة والحكم في كل دائرة ابتدائية. وهذه المهمة ليست سهلة.

إن عبء عمل بهذا الحجم في فترة قصيرة سيتطلب خدمة متواصلة من موظفين ذوي خبرة وكفاءة وتفان أساسية للإنجازات التي تتباهى بها المحكمة. ومن المؤسف أن نجاحنا ذاته في التحرك نحو إنجاز مهامِّنا، يؤدي إلى نقص الموظفين الذين لا يمكن الاستغناء عن خدماتهم لمواصلة التقدم. وإذا لم نستطع أن نوفر لموظفينا توقعات معقولة من فرص العمل المضمونة، فإننا سنحرم أنفسنا من الوسائل لتحقيق الأهداف وتنفيذ الجدول الزمني الذي التزمنا به.

ما انفكت المحكمة، منذ بعض الوقت، تناقش مع الجمعية أهمية استنباط استراتيجيات للاحتفاظ بالموظفين. وقد أصبح الوضع الآن أصعب من ذي قبل. فالفقدان المتواصل للموظفين سيجعل المهمة مستحيلة. وحين بات واضحاً للمحكمة أنه لن يكون هناك حوافز مالية للاحتفاظ بالموظفين، اعتمدت عدداً من الاستراتيجيات البديلة. أما في الوقت الحاضر، فإن أهم متطلب للاحتفاظ بالموظفين هو إمكانية التنبؤ ببقاء فرص العمل حتى إنجاز أعمالنا، وضمان هذا الأمر يقع في نطاق سلطة هذه الجمعية.

لقد طلبنا ميزانية مكمِّلة للاحتفاظ بالموظفين اللازمين للمحاكمات المخطط لها لعام ٢٠٠٩. والاعتماد السريع لتلك الميزانية سيوفر إمكانية التنبؤ المطلوبة لدى موظفينا، ويسمح للمحكمة بأن تتحرك بفعالية وسرعة نحو تنفيذ ناجح لاستراتيجية إنجازها. وبدون تلك الموافقة، سيكون التخطيط الشامل ذو الكفاءة مستحيلا.

ينبغي لي التنويه بأن الحاجة إلى ميزانية مكمِّلة لم تنتج عن أي نقص في الكفاءة من جانب المحكمة. لكنها تعني، بدل ذلك، حقيقة كون المحكمة، ومحاكم أخرى مثلها، لا مثيل لها من وجوه عديدة في تاريخ القضاء الدولي. ومع أنه كان واضحاً منذ البداية أنه ينبغي توفير التمويل لعمليات المحكمة، فربما لم يكن واضحاً، بالقدر نفسه، أن أية محكمة يراد لها أن تكون موجودة لمدة محدودة، ستحتاج إلى تعديلات في ميزانيتها عندما توشك على اختتام ولايتها. وإنني أقف أمام الجمعية لأكرر أن المحكمة تبقى ملتزمة بولايتها الهامة، بأن تسوق إلى العدالة أولئك الأكثر مسؤولية عن الكارثة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤. وباستعادة السلام إلى منطقة البحيرات الكبرى وتيسير المصالحة بين المتقاتلين السابقين.

وأخيرا، سأكون مقصرا إن لم أشر إلى أن المحكمة تعمل بهمة على الإعداد لفترة ما بعد الانتهاء من عمل المحاكمات. والمناقشات وتبادلات الآراء جارية مع مكتب الشؤون القانونية وغيره من أصحاب المصالح لتقرير مهام العمل المتبقية واللازمة للحفاظ على تركة المحكمة، بما في ذلك المسائل الهامة مثل إنفاذ الأحكام وحماية الشهود والحفاظ على السجلات التي تحتوي على تاريخ كبير.

وأود أن أشكر الجمعية العامة على دعمها الشديد للمحكمة، وهذا على جانب كبير من الأهمية لإنجاز مهمتنا الحيوية جدا بنجاح. فقبل ١٤ عاما تقريبا، قرر المجتمع الدولي أن المحكمة الدولية عنصر جوهري في المصالحة والسلام. ونعتقد أن الدول الأعضاء كانت محقة في ذلك. ولا بد لنا من أن نكفل أن الأجيال المقبلة لن تنسى إنجازاتنا، وسوف تواصل مكافحة الإفلات من العقاب من جانب الذين ارتكبوا أفظع الجرائم الدولية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأعطي الكلمة للسيد فوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد بوكار (تكلم بالإسبانية): أود أن اغتنم هذه الفرصة لأهنئكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. إنه لشرف كبير لي أن أتكلم تحت رئاستكم للمرة الثالثة بوصفي رئيسا للمحكمة الجنائية الدولية

ليوغوسلافيا السابقة، وأن أقدم التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة (انظر A/63/210). وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل أخلص تقديري لأعضاء الجمعية العامة على دعمهم للمحكمة على مر السنين، وإنه من الجوهري تمكين المحكمة من إتمام عملها.

(تكلم بالفرنسية)

سوف أتطرق في كلمتي اليوم إلى العمل الرائع الذي تقوم به المحكمة وأبرز الأهمية الكبيرة لتركتها على العدالة الجنائية الدولية في المستقبل. ومنذ عام ٢٠٠٤، ما برحت فعالية المحكمة تقاس بصورة رئيسية بمعيار الأهداف المنشأة في إطار عمل استراتيجية الإنجاز التي أقرها مجلس الأمن في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) والقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤). غير أن الانتهاء من القضايا المدرجة على قائمتنا جزء من مهمتنا. وهدفنا الرئيسي المتمثل في كفالة قيام المحكمة بدور رائد وتحقيق إنجازات كبيرة سوف يظل يلهم الأجيال المقبلة في نضالها من أجل العدالة. وبعبارة أخرى فإن النضال ضد الإفلات من العقاب يجب أن يظل أولوية للمجتمع الدولي ولتحقيق ذلك الهدف لا بد للمجتمع الدولي من أن يواصل تأييده للقضاة والمدعيين العامين والمدافعين عن حقوق الإنسان بصورة خاصة في بلدان يوغوسلافيا السابقة لتعزيز دور القانون بمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم دولية.

إن المحكمة ما برحت تحقق نجاحا باهرا في العديد من المجالات. فقد وجهت تهما إلى ١٦١ شخصا وفرغت من إجراءات ضد ١١٦ شخصا منهم. وقد أنشأت تقريبا ثلثي مجموعتين كاملتين من قضايا القانون الدولي المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي. وما برحت تجاهد من أجل تحسين إجراءاتها وأساليب عملها، وقد أنجزت قدرا كبيرا جدا من العمل. وساهمت في تطوير تعزيز القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني بدرجة فائقة. ومما له أهمية أكثر أنها حققت العدالة للضحايا وساعدت في بناء السلام وفي النهوض بالمصالحة ودعم المؤسسات القضائية المسؤولة عن ملاحقة ومحاكمة مجرمي الحرب في يوغوسلافيا السابقة.

ومهما يكن عليه الأمر، فإنه للحفاظ على منجزات المحكمة وتمكينها من الوفاء بمهمتها يتعين على المجتمع الدولي الإبقاء على دعمه في عدة مجالات. أولا لا بد من أن توفر للمحكمة جميع الوسائل اللازمة لإتمام إجراءاتها بطريقة منصفة وسريعة. ثانيا، ضرورة القبض على باقي المتهمين الفارين من وجه العدالة، ويجب تقديم المزيد من المساعدة الملموسة إلى شركائنا في يوغوسلافيا السابقة.

أما فيما يتعلق بإتمام المحاكمات على مر السنة الماضية، فقد حسنا الكفاءة بدرجة كبيرة وأحرزنا تقدما غير مسبوق. وفي الوقت الراهن تبقى لدينا ٤٣ شخصا من المتهمين – باستثناء الشخصين اللذين لا يزالان هاربين وهناك حاليا ٢٢ شخصا تجري محاكمتهم و ٦ بانتظار صدور الحكم و ١٠ في مرحلة الاستئناف، ولا يوجد سوى ٥ أشخاص، بما فيهم ٤ تم القبض عليهم مؤخرا، بانتظار المحاكمات التي ستبدأ قريبا.

وخلال فترة الإبلاغ هذه، أصدرت دوائر المحكمة ٢١٣ قرارا تتعلق بمسائل ما قبل المحاكمة في ٨ قضايا وأصدرت ٥ أحكام واستمعت إلى ٥ قضايا ازدراء للمحكمة. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت دائرة الاستئناف ١٦٩ قرارا تمثل ١٠ استئنافات من الأحكام و ٤٣ استئنافا تمهيديا و ٩٠ قرارا تمهيديا و ٢٦ استعراضا وإعادة نظر أو قرارات أخرى.

وهذه النتائج جاءت ثمرة للجهود المستمرة لتحديد تدابير محددة تمكننا من تنسيق عملنا. ولتحقيق ذلك الغرض

قررت في نيسان/أبريل إعادة تشكيل الفريق العامل المنوط به الإسراع في المحاكمات والاستئنافات.

وما برحت الدوائر الابتدائية للمحكمة تجري تداولات متزامنة لثماني قضايا بفضل الإدارة الفعالة لدوائر المحكمة الثلاث واستغلال كل الفترات الزمنية الشاغرة أيضا بفضل تعيين قضاة مخصصين لقضيتين أو حتى ثلاث قضايا يجري النظر فيها حاليا.

وكما شددت سابقا فإن مساهمة القضاة المخصصين لا تزال أساسية بالنسبة للمحكمة لإتمام القضايا. وتحقيقا لهذه الغاية، أخذت زمام المبادرة بالتوصية إلى مجلس الأمن باتخاذ قرار يأذن بتعيين المزيد من القضاة المخصصين الذين يتجاوز عددهم أصلا العدد الذي حدده النظام الأساسي، وهو ١٢ قاضيا. والقرار ١٨٠٠ (٢٠٠٨) والذي اتخذ في شهر شباط/فبراير، يمكننا من تعيين قاضيين مخصصين والبدء بمحاكمتين جديدتين.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه الجمعية اليوم إلى مسألتين مهمتين لإتمام القضايا المدرجة في قائمتنا. إن المسألة الأولى، التي تناولتها أمام الجمعية العامة في السنة الماضية، تتعلق بمستحقات التقاعد للقضاة الدائمين. وأود أن أشير إلى أن النتائج التي خلصت إليها دراسة أجرتها شركة استشارية مستقلة والتي أقرتها الأمانة العامة، تثبت ادِّعاءنا بأن التفاوت بين المخصصات التقاعدية لقضاة المحكمة الجنائية ومثيلتها لقضاة محكمة العدل الدولية، تفاوت تمييزي مناقض بوضوح للنظام الأساسي للمحكمة. ومن المفروض لهذه المسألة، التي ستكون لها تبعات مباشرة على إنجاز المحاكمات، أن تُحل سريعا.

لذا نحتاج إلى دعم الجمعية الثابت في هذه المرحلة. وإذا لم يحصل قضاة المحكمة على نفس المخصصات التي يحصل عليها قضاة محكمة العدل الدولية، فإنهم سيضطرون للاستقالة، لكي يعودوا إلى الولايات القضائية في بلدانهم، ويضمنوا مستحقاتهم التقاعدية. وعندها، سنخسر الإسهامات القيِّمة للقضاة ذوي الخبرة في مرحلة حاسمة من ولاية المحكمة، حيث تتطلب أهدافنا أقصى الكفاءة. لذا، أحث الجمعية العامة على معالجة هذه المسألة في أقرب وقت ممكن، باعتماد التوصيات الواردة في دراسة الشركة الاستشارية، وتوصيات الأمين العام.

والمسألة الأخرى التي نشأت هي الاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءة العالية. ففيما توشك أعمال المحكمة على الإنجاز، يضطر الموظفون إلى البحث عن فرص عمل جديدة، والكثيرون منهم بدأوا يفعلون ذلك. ويجب علينا أن نضمن أن موظفينا، الذين أمضوا سنوات عديدة في خدمة المؤسسة، يستفيدون من التدريب والمشورة المهنية، وأن التدابير ستُتخذ لتعزيز آفاقهم المهنية، فيما المحكمة تكمل أعمالها. تلك التدابير ضرورية لنا حتى يمكننا تنظيم مغادرات الموظفين والاحتفاظ بالرئيسيين منهم، الذين لن تستطيع المحكمة أن تكمل أعمالها في الموعد المحدد بدونهم.

(تكلم بالانكليزية)

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى النقطة الثانية، التي تستلزم دعم الدول الأعضاء لها: إلقاء القبض على بقية الفارين. تعلمون جيدا أن تطورات إيجابية حدثت أثناء الفترة قيد الاستعراض. وكانت عمليتا القبض على ستويان زوبليانين ورادوفان كراديتش حدثا تاريخيا ذا أهمية خاصة، ونحن نُشيد بحكومة صربيا على التعاون الحاسم الذي قدمته في هذا الصدد. لكننا لا يمكننا أن ننجز أعمالنا بنجاح إذا لم يتم القبض فورا على الفارّين الباقيين الأخيرين، راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش. ويجب أن أؤكد مجددا أنه، فيما بذلت المحكمة قصارى جهدها لتجري محاكمة قضايا وتنجزها، فإن القبض المتأخر على الفارّين – الذي

يجب أن يتحمل المجتمع الدولي المسؤولية عنه – لا بدّ أن يؤدي إلى انزلاقات في الأجل النهائي المقرر لمحاكمتنا. لذا، ومع أننا نضمن أن جميع محاكمات المتهمين الأربعة، الذين أُلقي القبض عليهم مؤخرا، ستبدأ عام ٢٠٠٩، فإن القبض على الفارّين الباقين قد يضطرنا إلى أن نؤخر مواعيدنا المستهدفة لإنجاز جميع المحاكمات.

أود أن أؤكد أيضا أن التزام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالتعاون مع المحكمة، عملا بالمادة ٢٩ من النظام الأساسي، لا يقتصر على إلقاء القبض على الفارّين. إنه في الحقيقة أوسع من ذلك بكثير، وهو يستلزم تقديم المساعدة بجميع جوانبها للإجراءات الجارية أمام المحكمة، بما في ذلك إمكانية الحصول على المحفوظات، وتسليم الوثائق، والوصول إلى الشهود وحمايتهم. ويجدر بي أن أذكر، في هذا الصدد، حوادث مزعجة من التدخل مع الشهود وقعت أثناء الفترة المستعرضة، فضلا عن التأخير في خدمات الوثائق، مما أضر بالمسار السريع لإجراءاتنا.

أخيرا، إن تعاون الدول يستلزم أيضا التعاون في إعادة توطين الشهود وتطبيق الأحكام بالسجن الصادرة عن المحكمة. ومع أن قلم المحكمة استطاع أن ينجز سبعة اتفاقات بشأن تطبيق تلك الأحكام، فإن المزيد من دعم الدول لا يزال مطلوبا في ما يتعلق بإعادة توطين الشهود.

النقطة الثالثة والأخيرة التي أود أن أثيرها مع الأعضاء اليوم، هي في نظري بالأهمية ذاتها. إنها تتعلق بالإرث الذي سنتركه للمحاكم الدولية والمحلية في محاكمة قضايا جنائية معقدة متصلة بانتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي وتتعلق بصفة خاصة بمواصلة رسالتنا من جانب المؤسسات القضائية في يوغوسلافيا السابقة.

اسمحوا لي أن أكرر في هذا الصدد، أنه لم يُرد للمحكمة يوما أن تكون دائمة كبديل للمحاكم الوطنية، لا سيما في منطقة يوغوسلافيا السابقة. فللمحاكم المحلية تلك دور أساسي تؤديه في ضمان تحقيق العدالة وتعزيز المصالحة. لذا، فإن استراتيجيتنا للمستقبل يجب ألا تقتصر على إنجاز القضايا المعروضة أمامنا؛ بل كما قلت سابقا، يجب علينا أيضا أن نجهد لضمان مواصلة رسالتنا على أيدي أطراف محلية، لمكافحة الإفلات من العقاب. وبعبارة أخرى، إننا لن ننفذ ولايتنا بصورة مرضية إلا إذا كانت المؤسسات القضائية المحلية جاهزة لإكمال المهمة التي سنتركها وراءنا.

إن هذه الاستراتيجية تكتسب معناها أيضا في سياق تحليل أكثر واقعية وأكثر جدوى لتكلفتها: فالعجز عن تقديم الدعم الكافي للمؤسسات المحلية لسيادة القانون سيقلص فعليا أثر الاستثمارات المالية البارزة للدول الأعضاء في القضاء الدولي، المقدَّمة عبر مساهمات لميزانية المحكمة. والمبلغ المستثمر حتى الآن لن يعطي العائد المنتظر إذا لم يواصل المجتمع الدولي دعم مشاريع إرثنا.

كما فصَّلت في تقرير، لقد اعتمدنا ودعمنا مبادرات متعددة لتوطيد شراكتنا مع المؤسسات القضائية المحلية وإيجاد قنوات تواصل وثيق مع محاورينا في المنطقة. وفي أعقاب التعديلات التي أُجريت على المادة ٧٥ (ح) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لدى المحكمة، في تموز/يوليه ٢٠٠٧ وشباط/فبراير ٢٠٠٨ – التي تسمح للأطراف والقضاة والضحايا والشهود أن يلتمسوا من المحكمة تنويع تدابير الحماية التي أمرت بها المحكمة – تعاملنا مع عدد كبير من الطلبات المقدَّمة من البوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا. ولضمان التنفيذ السريع استحدثتُ وظيفة خاصة للتعامل مع بعض من تلك الطلبات.

لقد أكدت في تقارير سابقة أن المحكمة أحالت ١٣ قضية لمتهمين متوسطي ومتدني الرتب، إلى ولايات قضائية محلية في المنطقة، عملا بالمادة ١١ مكررا من القواعد

الإجرائية وقواعد الإثبات لدينا. وكانت إجراءات الإحالة ناجحة جدا حتى الآن، وتقوم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بالنيابة عن مكتب المدعي العام، بالرصد عن كثب لمحاكمات الأفراد الذين تمت إحالتهم.

ولكن علينا ألا ننسى أنه بالإضافة إلى القضايا التي أحالتها المحكمة، هناك آلاف من قضايا جرائم الحرب معلقة، أو يجري التحقيق فيها من جانب المؤسسات القضائية المحلية. ولذلك فإن استمرار دعم المجتمع الدولي للمؤسسات المحلية ما برح مهما للغاية لضمان الترسيخ الدائم لحكم القانون.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تومو مونتي (الكاميرون).

وبمناسبة زيارتي للبوسنة والهرسك في شهر أيار/مايو شاهدت بنفسي حجم المهمة التي لا يزال يتعين القيام بها. فالتعاون بين دول المنطقة في إجراء التحقيق ومحاكمة الأشخاص المتهمين بجرائم حرب وتسليم رعايا الدول المتهمين بارتكاب جرائم الحرب إلى ولاية قضائية أخرى لا يزال يمثل مشكلة. وبالإضافة إلى ذلك لا تزال هناك حاجة ماسة فيما يتعلق بأمن مرافق الاحتجاز، وخاصة في البوسنة والهرسك. ومن سواء الطالع أن فرار رادفان ستانكوفيتش من السجن هو الذي أبرز هذه المشكلة، وأحالت المحكمة قضيته إلى البوسنة والهرسك بموجب القاعدة ١١ مكرر. وحصل الهروب في غضون أقل من شهرين من إدانة ستانكوفيتش بجريمة الاغتصاب المنتظم والتعذيب واسترقاق النساء والفتيات القاصرات والحكم عليه بالسجن ٢٠ عاما. ومن المؤسف أن سنة ونصف انقضت من دون القبض عليه.

إن عدم إحراز تقدم من جانب السلطات المختصة في إلقاء القبض على ستانكوفيتش ومحاكمة من ساعد في فراره على جميع المستويات مبعث قلق شديد للمحكمة. ولا يمكننا أن نسمح بتلويث الجهود الجبارة التي تقوم بها الأجهزة القضائية المحلية لتعزيز حكم القانون بسبب تقاعس الحكومات والسلطات المحلية. وهكذا فإن الجوهري أن يواصل المجتمع الدولي الضغط على تلك السلطات لمعالجة هذا القصور.

وأود في ذلك الصدد أيضا، أن أغتنم هذه الفرصة لأثير مسألة وجود موظفين دوليين في محكمة الدول ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك. وخلال زيارتي للبوسنة والهرسك، أعربت جهات مختلفة عن قلقها إزاء منع مغادرة الموظفين إلى حين انتهاء ولايتهم في عام ٢٠٠٩. وأن مجموعات الضحايا، على سبيل المثال، ذكرت أن ذلك سيكون له أثر ضار على استعداد الشهود للشهادة. لذلك نحث المجتمع الدولي على تأييد تمديد ولايات الأعضاء الدوليين في المحكمة ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك.

وقد أخذتا أيضا زمام المبادرة لمشروعين مشتركين لكفالة الحفاظ على تركة المحكمة. وثمة مشروع ينبغي إتمامه قبل نهاية العام الحالي، اُضطلع به بمساعدة معهد أبحاث الجريمة والعدالة بين الأقاليم ويتألف من دليل تجميعي يحتوي على أفضل ممارسات المحكمة، وستكون فيه فائدة كبيرة للولايات القضائية الدولية والمحلية التي تعمل على محاكمة قضايا جرائم الحرب.

وثمة مشروع آخر أطلق عنانه في شراكة مع منظمة الأمن والتعاون في مكتب أوروبا من أجل المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ويشمل تقييم أثر جهود بناء القدرة وتحديد الأشياء التي لا يزال يتعين القيام بها لكفالة القدرة للولايات القضائية المحلية على مواصلة العمل مع المحكمة لفترة تدوم بعد أن تنجز ولايتها.

وأود أخيرا أن أتطرق بإيجاز إلى المناقشات الدائرة بشأن الآليات المتبقية. كما أبلغت سابقا فقد قدمنا تقريرنا الختامي بشأن الآليات المتبقية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ومنذ ذلك الحين اجتمعنا مع الفريق العامل المعني بالمحاكم المتخصصة والتابع لمجلس الأمن، وقدمنا عدة توضيحات ردا على أسئلة أعضاء الفريق العامل. ورحبنا أيضا بأعضاء الفريق العامل في المحكمة في ١ و ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أعطت تلك الزيارة الأعضاء فرصة للاجتماع بالقضاة وكبار الموظفين واكتساب مزيد من الفهم العملي لعملنا، وأنا واثق أنه ستثبت جدواه لدى تقرير خصائص الآليات المتبقية للمحكمة.

وفيما يتعلق بمسألة محددة، ألا وهي محفوظات المحكمة، فقد تلقينا تقريرا من اللجنة الاستشارية المعنية بالمحفوظات المؤلفة من مسجلي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والتي سوف تنظر فيها المحكمة قريبا بغية تقديم توصيتها بشأن المسألة. ولا بد في ذلك الصدد من أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على أنه بصرف النظر عن القرار السياسي بشأن الموقع المادي لسجلات المحكمة، من الأهمية الفائقة إتاحة الوصول لهذه المحفوظات. وتحقيقا لهذا الغرض أُقترح نهج يتمثل في إقامة مراكز تذكارية في المدن الرئيسية في المنطقة الإقليمية لإتاحة الوصول إلى المحفوظات والمعلومات التاريخية المتعلقة بإجراءات المحكمة والقضايا وكذلك المناقشات التفاعلية بشأن العدالة الجنائية الدولية والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة. وهذا لا يفي فحسب بالغاية الرئيسية لمشروع المحفوظات، وهو سهل والوصول إلى عملنا متاح بسهولة للجماهير المهتمة؛ كذلك سيكفل استمرارا سلسا للعمل والمنجزات الطويلة لبرنامج المحكمة الذي وصفته في تقريري.

وما حققته المحكمة من منجزات ما كان له أن يتحقق من دون الدعم الحيوي من لدى أعضاء هذه الجمعية. وإنشاء المحكمة في عام ١٩٩٣ كان بداية حقبة جديدة في الشؤون الدولية. وقد أدى ذلك إلى إنشاء العديد من مؤسسات العدالة الجنائية الدولية، والتي تعمل معا نحو هدف واحد، ألا وهو مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي. ولكن عمل المحكمة له أثر عميق على الولاية القضائية المحلية، وبصورة خاصة في يوغوسلافيا. فهؤلاء القضاة والمدعو العامون ومحامو الدفاع هم الجهات الفاعلة التي تساهم أكبر مساهمة رئيسية في التطوير الدائم لحكم القانون في المنطقة، وهي منطقة كانت قبل ١٥ عاما لا تزال مشهدا من أقسى مشاهد الصراعات الوحشية في القرن العشرين. وما أن تُنهي المحكمة ما لديها من قاضيا فإنه يتعين على المجتمع الدولي الاستمرار في مساندة هؤلاء الناس إذا أراد ضمان السلم والازدهار في الأجل الطويل في ذلك الجزء من العالم.

وأهيب بجميع الدول الأعضاء أن تساعدنا في التزامنا بجعل عمل المنظمة يتسم بالنجاح في جميع المراحل وأن تقدم الدعم اللازم لتلك المؤسسات في يوغوسلافيا السابقة والتي ستواصل رسالتنا في مكافحة الإفلات من العقاب.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه وهي: تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ والبلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة وفي المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا وليختنشتاين، فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا.

ويعتزم الاتحاد الأوربي مرة أخرى هذا العام أن يؤكد مجددا تأييده المستمر والقاطع لعمل المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، كما ذكر رئيسهما

السيد بيرون والسيد بوكار. إن الاتحاد الأوروبي يشكرهما كليهما على التقريرين الممتازين (A/63/209 و A/63/210)، ويرحب بجهودهما لإنجاز أعمال المحكمتين بنجاح، وفقا لاستراتيجية الإنجاز التي حددها مجلس الأمن.

إن إجراء تقييم نهائي لأعمال المحكمتين اللتين لما يُنجز عملهما تماما بعد، لا يزال مبكرا جدا، لكننا يمكننا بالفعل أن ننوه بأثرهما وإنجازاتهما.

أولا، إن كلتا المحكمتين، منذ إنشائهما، جسَّدتا الحاجة إلى مكافحة الإفلات من العقاب ورفض السماح لمرتكبي جرائم فظيعة أخلاقيا، بأن يفروا من العدالة. إنهما سبَّاقتان في خلق السوابق القضائية التي تشكل مصدر إلهام لجميع الولايات القضائية الوطنية والدولية التي يتعين عليها التصدي لتلك الجرائم. إن سجلهما يثبت ذلك. وإن العدالة الجنائية الدولية قائمة فعلا، وهي سائدة، وإن مرتكبي الجرائم سيخضعون لها، عاجلا أم آجلا، بسبب جرائمهم النكراء.

ثانيا، بمعزل عن الجانب النوعي، فإن أعمال كلتا المحكمتين من المنظور الكمي كانت رائعة. والأرقام التي قدمها رئيساهما تدل على ذلك. وإذا أضفنا القضايا الأقل أهمية، الموكولة إلى الولايات القضائية الوطنية، فإن القليلين من المرتكبين لا يزالون فارين. ويود الاتحاد الأوروبي أن يثني ثناء خاصا على أعمال موظفي المحكمتين. لا سيما القضاة، والمدعون العامون والمسجلون – الذين ضاعفوا جهودهم للالتزام باستراتيجية الإنجاز. وبفضل القضاة المخصصين الإضافيين ينبغي للمحكمتين أن تنجزا المرافعات الجارية ضمن المهلة المحددة لها.

إن اعتقالات حزيران/يونيه الماضي لستويان زوبليانين، ورادوفان كراديتش، بعد ١٣ سنة من الفرار، يشكل إنجازا كبيرا للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والاتحاد الأوروبي يشيد بتعاون صربيا الذي يسر ذلك. ويرى الاتحاد أن التعاون الكامل مع تلك المحكمة كان أساسيا لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي للاستقرار والانتساب تجاه جميع بلدان المنطقة. ونتوقع الآن أن يتم اعتقال راتكو ملاديتش وغوران هادزيتش، ونعوِّل، في هذا الصدد، على التعاون المتواصل من دول المنطقة مع المحكمة.

أما في ما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن سجلها العام بالغ الإيجابية أيضا، وإن كنا نأسف لأنه لا يزال هناك ١٣ متهما لم يمثلوا بعد أمام العدالة. والاتحاد الأوروبي يحث جميع الدول على تحسين تعاونها مع المحكمة، والوفاء بالتزاماتها المتعلقة باعتقال وتسليم المتهمين الفارين. ونطالب، بشكل خاص، الحكومة الكينية ببذل قصارى جهدها لتأمين اعتقال فيليسيان كابوغا وتسليمه لأورشا.

إن تقوية النظام القضائي الرواندي لتحسين قدرته على الحكم في قضايا أحيلت إليه من المحكمة، هي أحد أهداف الاتحاد الأوروبي أيضا. ويلاحظ الاتحاد، مع التقدير، الجهود التي تبذلها رواندا لتلبية المتطلبات التي يفرضها ضمان الحق في محاكمة عادلة، وهو يأمل لتلك الجهود أن تسمح للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بنقل المدعَّى عليهم، ذوي الرتبة المتدنية ليمثلوا أمام المحاكم الرواندية. وهذا النقل جزء هام من استراتيجية الإنجاز للمحكمة.

إن المحكمتان تقتربان من نهاية استراتيجية إنجازهما. ولم يُرد لأي منهما أن تكون دائمة. وإنهما ستختفيان من الوجود حين يرى مجلس الأمن أن العمل الذي أُنشئتا من أجله قد أُنجز. وإننا نتطلع إلى تلك اللحظة لأنها ستسجل نهاية مهمة المحكمتين، وتثبت نجاحهما الذي لا خلاف عليه. لكن شيئا واحدا يجب أن يكون واضحا: وهو أن الفارِّين الرفيعي الرتبة، ومنهم ملاديتش، وهادزيتش وكابوغا، يجب أن يحاكَموا أمام

محكمة دولية، ويجب ألا يمكنهم أن يعوِّلوا على الإفلات من العقاب أو البقاء منسيين.

من المهم تزويد المحكمتين بالموارد الكافية لتمكينهما من مواكبة المواعيد الزمنية لاستراتيجية الإنجاز، التي وضعها مجلس الأمن، في ما يتعلق بالمرافعات الجارية. والاتحاد الأوروبي يعترف بأن اعتقال زوبلييانين وكراديتش، سيؤدي، على الأرجح، إلى تنقيح تلك المواعيد، لأنه لا يمكن التعجل في المحاكمات. والأمر نفسه يصدق على الفارِّين الآخرين ذوي الرتبة الرفيعة، إذا تم إلقاء القبض عليهم قريبا، كما هو مأمول. ونتفهم أيضا أن القرار بنقل المدعى عليهم، ذوي الرتبة المتدنية، إلى الولايات القضائية الوطنية ليس سهلا. لكننا يجب أن نؤكد أن على المحكمتين أن تواصلا بذل كل الجهود الضرورية لإنجاز أعمالهما ضمن الأطر الزمنية التي حددها مجلس الأمن.

إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالحفاظ على إرث المحكمتين بعد إغلاقهما. ونعتقد أنه إذا كان الفارُّون رفيعو الرتبة لا يزالون فارِّين لدى إنجاز المحكمتين أعمالهما، فإنه يجب وضع آلية يمكنها إعادة تشكيل قدرتها على محاكمتهم حالما يتم اعتقالهم. وعلاوة على ذلك، إننا مصممون على أن تلك الآلية، التي يجب أن تخلو من التعقيدات وتتسم بالكفاءة والاقتصاد في النفقات، ينبغي أن تسمح بتنظيم الأعمال المتبقية التي يجب الحفاظ عليها لأغراض إقامة العدل في أجواء من الإنصاف والأمن. أخيرا، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحافظ على ملكية سجلات المحكمتين وضبطها.

يرى الاتحاد الأوروبي عموما، أن من واجب الأمم المتحدة أن تضمن سلامة إرث المحكمتين واستمراره. فإنجاز إعمالهما ينبغي ألا يعني، بأي شكل من الأشكال، نهاية لمهمتهما في نشر العدالة الدولية والمبادئ التي أدت إلى إنشائهما: رفض الإفلات من العقاب والتصميم على إقامة العدل.

السيدة بانكس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن كندا وأستراليا وبلدي، نيوزيلندا. في البداية، تود هذه البلدان أن تعيد تأكيد دعمها القوي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. إن المحكمتين أسهمتا، ولا تزالان تسهمان، في تحقيق هدفنا المشترك بإنهاء الإفلات من العقاب على الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

والسوابق القضائية لكلتا المحكمتين تشكل جزءا من إرثهما، وهو الإرث الذي ستواصل البناء عليه، طيلة سنوات مقبلة، المحاكم الجنائية الدولية الأخرى، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن المحاكم الوطنية. وهاتان المحكمتان، بكفالتهما مثول مرتكبي تلك الجرائم المفزعة أمامها، فإنهما أسهمتا في ترسيخ سيادة القانون وتوطيد الاستقرار والمصالحة على الأمد البعيد في البلقان ورواندا، وأثبتتا أن السلام والعدالة يمكن أن يسيرا يدا بيد حقا.

من المحاور المركزية لكلتا المحكمتين الآن تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لديهما. والقبض على المتهمين الذين لا يزالون فارِّين عنصر أساسي من تلكما الاستراتيجيتين. ونلاحظ، بارتياح، أن كلتا المحكمتين قد ضمنتا المزيد من الاعتقالات أثناء السنة، بما في ذلك، كما أفاد الرئيس، نقل رادوفان كراديتش إلى لاهاي. ونحث الدول الأعضاء على مضاعفة جهودها لتسريع اعتقال واستسلام بقية الفارِّين الرفيعي الرتبة، ولا سيما راتكو

ملاديتش، وغوران هادزيتش والمتهم لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فيليسيان كابوغا.

أستراليا وكندا ونيوزيلندا تشعر بالاطمئنان من التزام كلتا المحكمتين بتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز لديهما. ونرحب بالعمل الجاري على المسائل المتبقية، الذي تقوم به كلتا المحكمتين، مع الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن. ونعترف بالتحديات الكثيرة والمتنوعة التي تنطوي عليها تلك المسائل. ونرحب أيضا بتدابير الكفاءة المتزايدة في إجراءات المحاكمات والاستئنافات. وفي الوقت نفسه، نعترف بصعوبة تحقيق التوازن المطلوب لإنهاء عمليات المحكمتين، فيما تحتفظان بقدرة كافية من الموظفين للتعامل مع القضايا المتبقية، بطريقة منسجمة مع مبدأ لزوم اتباع الإجراءات القانونية الأصولية.

إننا نلاحظ عبء العمل الإضافي الملقى على كاهل المحكمتين، نتيجة الاعتقالات الأخيرة. بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فقد اقتضى الأمر تعديلا لإطار العمل المتوقع لإنجاز ما لديها من محاكمات، مما أدى بالرئيس إلى الطلب إلى مجلس الأمن التمديد للمحكمة لسنة أخرى. وتحض مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا المحكمتين كلتيهما على مواصلة تحديد المزيد من الإصلاحات التي سوف تمكّنهما من الانتهاء من عملهما بكفاءة وفي أسرع وقت ممكن.

إن إحالة القضايا إلى ولايات قضائية وطنية عنصر رئيسي آخر في استراتيجيات الانتهاء من النظر في القضايا. ومجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا تقر بأن هناك عددا من المنافع في إحالة القضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، حيث وقعت الجرائم، بما تنطوي عليه الإجراءات المحلية من مساهمات إيجابية في عمليات المصالحة الوطنية. ومن هنا، ترحب مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا بإحالة الأشخاص المتبقين، الذين ارتكبوا جرائم من الدرجة المتوسطة والدنيا ووجهت إليهم محكمة يوغوسلافيا لهما، إلى محاكم تلك المنطقة.

وترحب المجموعة أيضا بالخطوات التي اتخذتها رواندا في السنوات الأخيرة لتعزيز نظام العدالة الوطني لديها وتعزيز قدرتها على المحاكمة على الجرائم الخطيرة، بما فيها إلغاء حكومة الإعدام. ونشجع رواندا على المضي في جهودها، بينما نلاحظ أنه لم تحل المحكمة قضايا إلى رواندا بعد، نأمل أن يمكّن من ذلك إحراز مزيد من التقدم في المستقبل.

إننا إذ نقترب من انتهاء ولايات المحكمة، سوف يتأمل المجتمع الدولي في كيفية تناول مسألة محاكمة الأشخاص الصادرة بحقهم مذكرات اعتقال و لم تُنفذ بعد. ويشمل الخيار الرئيسي الإحالة ونقل الولاية الوطنية وتمديد ولايات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي هذا الصدد، فإن وجهة نظر مجموعة بلدان أستراليا وكندا ونيوزيلندا واضحة، إذ لا بد من وضع استراتيجية لضمان عدم الإفلات من العقاب، فهو ليس خيارا لأنه يقوض من المكاسب الكبيرة التي تحققت في العقدين الماضيين. وشغلنا الشاغل هو تحاشي الإفلات من العقاب بشأن تلك الجرائم.

وترحب المجموعة بالبيانات التي أدلى بها رئيسا المحكمتين بشأن المسائل المتبقية في سياق استراتيجية الإتمام. وثمة عدد من تلك المسائل يتطلب النظر المتأني. وتشمل كيفية تناول إنفاذ الأحكام والإبقاء على حماية المحفوظات ورصد القضايا المحالة والقضايا المتعلقة بحماية وتغيير مواقع الشهود، وكذلك الطلبات التي قد تُقدم في المستقبل من الأشخاص المحكومين على سبيل المثال، من أجل دراسة قضاياهم على أساس حقائق مكتشفة حديثا. وتلك القضايا تمثل تحديات عملية تتطلب آليات مبدئية ولكن فعالة.

وتشجع المجموعة على إجراء مزيد من المناقشات فيما بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن الفوائد المحتملة للنُهُج المشتركة نحو القضايا المتبقية لمحكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا وغيرهما من المحاكم الدولية المخصصة.

وفي الختام، لا تزال محكمتا يوغوسلافيا ورواندا تسهمان مساهمة كبيرة في مكافحة الإفلات من العقاب. والإتمام الناجح لعملهما يتوقف على تعاون ودعم جميع الدول. ونهيب بالدول أن تضفي أثرا عمليا على ذلك، بالتزامها بنظام فعال من العدالة الجنائية الدولية. ونحن من جانبنا، كندا وأستراليا ونيوزيلندا، سوف نواصل تقديم كامل دعمنا وتعاوننا للمحكمتين في إكمالهما لأعمالهما، غير أنهما ما برحتا تمران في مرحلة هامة من وجودهما.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في مستهل كلمتي، أود أن أرحب بالقاضيين بوكار وبيرون، رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأشكرهما على تقريريهما A/63/210 و A/63/209 على التوالي.

قبل خمسة عشر عاما، أنشأ المجتمع الدولي هاتين المحكمتين المخصصتين بتوقعات كبيرة، ألا وهي المساعدة في إحلال السلم وإنهاء الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا وتوفير رادع لتلك الجرائم في المستقبل. وقد تبين أن العدالة الجنائية الدولية قائمة، وأنها لا يمكن أن تنفصل عن القيم التي تؤيدها الأمم المتحدة، وقد كانت هناك سلائف وتطلعات لإنشاء أول محكمة جنائية دولية. وأنشأ الفقه القضائي سجلا تاريخيا أكد من جديد اعتقادنا القائل بأنه لا يمكن تحقيق السلام من دون العدالة، والمسؤولية الفردية الجنائية ليست عقبة، ولكنها عنصر حفاز على المصالحة. كما شدد على ذلك رئيس جمهورية يوغوسلافيا، ستيفان ميسيتش، في مناسبات عديدة بغية تحاشي فكرة الذنب الجماعي للدول، من الحتمي تحديد المسؤولية الجنائية الفردية.

وحيث أن ولايتي المحكمتين تقتربان من النهاية، بدأنا ندرس الآليات التي تمكّن عددا من الوظائف الجوهرية المتبقية من الاستمرار بعد الانتهاء من المحاكمات، ويجب أن نكون متيقظين بألا يحيد بصرنا عن الهدف الذي أُنشئتا من أجله، أي سد فجوة الإفلات من العقاب. لذلك ليس بوسع المجتمع الدولي الإعلان عن انتهاء ولايتيهما قبل بذل كل جهد ممكن لإحضار الأشخاص المسؤولين إلى العدالة مهما طالت الفترة لتحقيق ذلك.

أود أن أبدي بضع ملاحظات محددة تتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، نظرا للأهمية التي تعلقها حكومتي على عمل المحكمة.

إن إلقاء القبض هذا العام على رادوفان كارادزيتش وستويان جوبليانين له أهمية فائقة لإتمام استراتيجية الخروج بالنسبة للمحكمة وإتمام الهدف الذي أُنشئت من أجله المحكمة. ونأمل أن نرى بداية مبكرة لمحاكمتهما. وما لم يمثل أمام العدالة أكبر المسؤولين عن الجرائم المرتكبة في الحروب التي شُنت على كرواتيا والبوسنة والهرسك، لا يمكننا أن نتكلم عن إتمام ولاية المحكمة. لهذا من الهام جدا مثول الفارين الهارَبين الآخرَين، راتقو ملاديتش وغوران هادزيتش، أمام العدالة. لا يمكننا أن نقبل أن يطول إفلاتهما من العقاب أكثر من عمر المحكمة. وإن أسباب الإسراع في الانتهاء لا ينبغي لها أن تطمس حقيقة أن هؤلاء الشخصين تهربا من العدالة لسنوات عديدة، وكانا قد تسلّما أرفع المناصب العسكرية والسياسية – ملاديتش بوصفه القائد العام للقوات المسلحة في جيش البوسنة والهرسك وهادزيتش رئيس ما يسمى بجمهورية كرايينا الصربية بكرواتيا – وتم توجيه التهمة رسميا لهما على بعض من أفظع الجرائم التي ارتُكبت

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبالتحديد المذبحة التي ارتُكبت في سريبرينيتشا وفوكوفار.

في الأسبوع الماضي، ثبتت دائرة الاستئناف التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الحكم ٣٥ عاما على ميلان مارتيتش، الرئيس السابق لما يسمى بجمهورية كرايينا الصربية بكرواتيا المعلنة ذاتيا، حيث حُكم عليه بارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وضد السكان المدنيين في كرواتيا.

إن إجراءات الاستئناف فيما يتعلق بالحكم الصادر قبل عام في قضية ما يسمى بثلاثي فوكوفار راديتش وسليفانكانين. مركشييتش وراديتش ومسيفاكانين – لا تزال جارية. وعلى الرغم من ردود الفعل التي يمكن تفهمها من جانب أسر الضحايا والجماهير العامة في كرواتيا وفي أماكن أخرى نتيجة الأحكام الأولية الصادرة بشأن تلك القضية، أود أن أقصر نفسي على الإعراب عن أملنا في أن تسفر إجراءات الاستئناف عن حكم عادل يتناسب مع جسامة الجرائم المرتكبة.

وكما ذكر رئيس وزراء كرواتيا، السيد إيفو سانادر، في خريف العام الماضي فإن:

> ”نتيجة عادلة للمقاضاة هي الطريقة الوحيدة لإثباط همة أولئك الذين قد تسول لهم أنفسهم، اليوم أو في المستقبل، أن يكرروا جرائمهم. وإن العقاب العادل يعطي قدرا من الاحترام للضحايا. والعقاب العادل يخدم أيضا الحقيقة ويفتح الطريق أمام السلام الدائم والأمن والمصالحة“.
> (*A/62/PV.25*، الصفحة ١٠)

وعلى نفس المنوال، فإن أي نظام قضائي يتمتع بالمصداقية لا ينبغي أن يترك أي ثغرة للإفلات من العقاب، ولذلك لا يزال من الحيوي ألا تغلق المحكمة أبوابها قبل محاكمة الهاربين المتبقين.

إن الحرب التي فُرضت على كرواتيا في عام ١٩٩١ قد خلفت تركة مؤلمة لجرائم الحرب. وقد استثمرت حكومة كرواتيا جهودا هامة في المحاكمة على هذه الجرائم بتعديل هيكلها القضائي وقوانينها المادية بمواصلة توطيد قدراتها القضائية بتعزيز تعاونها مع السلطات في المنطقة.

لقد أظهرت السلطة القضائية في كرواتيا بوضوح قدرتها على إجراء المحاكمات حتى بالنسبة لأكثر القضايا حساسية، بما فيها القضية التي أحالتها إليها المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبالمثل، تقيم السلطة القضائية في كرواتيا علاقة عمل ممتازة مع أجهزة المحكمة، بما فيها فريق المرحلة الانتقالية، في مكتب المدعي العام، المعني بما يسمى قضايا الفئة الثانية، وكذلك في التحقيقات والمحاكمات المحلية الجارية. ونرى أن لتلك العلاقة أهمية حيوية، وإننا على ثقة بأنها ستستمر في المستقبل.

وتتفانى كرواتيا بكل إخلاص في تقديم المساعدة للمحكمة والتعاون معها من أجل إنجاز ولايتها في وقت مبكر. وطوال السنوات الماضية، قمنا بتجهيز ٨٠٤ طلبات للمساعدة موجهة من مكتب المدعي العام، وقدمنا عشرات الآلاف من الوثائق، وأكثر من ٠٠٠ ١٩ منها من وزارة الدفاع وحدها، بما فيها تلك الصادرة عن مسؤولين عسكريين من أعلى الرتب.

ويظل التزام الحكومة بالتعاون الكامل مع المحكمة قويا بشكل قاطع. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن السلطات الكرواتية قد بذلت، وما زالت تبذل، كل ما في نطاق اختصاصاتها لضمان الاستجابة الفورية للطلبات الواردة من مكتب المدعي العام.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أوضح، فيما يتعلق بالفقرة ٧٩ من التقرير السنوي للمحكمة (A/63/210)، أن السلطات الكرواتية المعنية تواصل العمل بشأن القضية المعلقة وتتوقع أن تقدم نتائج عملها قريبا إلى المحكمة. وقد وافق قرار المحكمة الصادر في ١٦ أيلول/سبتمبر على طلب كرواتيا مواصلة تحقيقاتها من أجل التثبت من وجود الوثائق التي طلبها مكتب المدعي العام، غير أن الدائرة الابتدائية ليست في وضع يسمح لها باستخلاص أية استنتاجات عما إذا كانت هذه الوثائق موجودة بالفعل.

وفي مناقشة التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أود أن ألفت الانتباه إلى مسألة قضاء الأحكام بالسجن. فمن الصعب تبرير الاختلافات القائمة بين الممارسة التي تتبعها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وفي حين أبرمت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا اتفاقا بشأن قضاء الأحكام بالسجن في رواندا هذا العام، فإن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما زالت لا تسمح بإمكانية قضاء الأحكام بالسجن في البلد الذي ارتُكبت فيه الجريمة. وفي حين نفهم أن هذا النهج ربما أملته الاعتبارات الأمنية التي كانت سائدة وقت إنشاء المحكمة، فإنه يبدو اليوم، بعد مرور ١٥ عاما، أن هذه الممارسة قد عفا عليها الزمن وتؤثر على نحو سلبي في الظروف الإنسانية للأفراد المحكوم عليهم وأسرهم. وأود أن أكرر أن حكومتي على استعداد للسماح لمواطنيها بقضاء أحكام السجن الموقعة عليهم في كرواتيا.

السيدة جول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بياني بالإعراب عن دعم النرويج المستمر للإنجازات ومستويات الأداء العالية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والاعتراف الكامل بهما، كما يتبين من الأحكام التي لها مبرراتها الجيدة ومن التقريرين السنويين المعروضين علينا (A/63/209 و A/63/210). ونود أن نشكر رئيسي المحكمتين، القاضي بايرون والقاضي بوكار، على تقريريهما المفصلين والمفيدين، اللذين يبينان التقدم المحرز خلال الفترة قيد الاستعراض.

لقد كان عمل المحكمة حاسم الأهمية في النهوض بقضية العدالة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة. وعلاوة على ذلك، ستترك المحكمتان تراثا من السوابق القضائية الدولية يمكن أن تسترشد به المحاكم في المستقبل، ويمنع ارتكاب تلك الجرائم في المستقبل، كما يقضي على إفلات من يُحتمل ارتكابهم تلك الجرائم من العقاب. وبذلك، فإنهما تسهمان في تطوير العدالة الجنائية الدولية ومكافحة الإفلات من العقاب فيما يتعلق بارتكاب الفظائع الجماعية بوجه عام.

ونشيد بالمحكمتين على التزامهما بالتمسك باستراتيجيات الإنجاز، في حين تضمنان احترام الإجراءات القانونية الواجبة والمبادئ القانونية الأساسية احتراما كاملا. ويؤكد تقرير محكمة رواندا (A/63/209) أن نجاح استراتيجية الإنجاز لا يزال يعتمد على دعم وتعاون الدول. ونوافق تماما على ذلك، ونناشد جميع الدول إبداء تعاونها الكامل مع المحكمتين. وحيث أن عمل المحكمتين يقارب على الانتهاء، من المهم أن توليه الدول دعمها دون تحفظات.

ونرحب بالقرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن بتمديد فترة خدمة القضاة الدائمين والقضاة المخصصين، من أجل تعزيز فعالية إجراءات المحاكمات والمساهمة في تنفيذ استراتيجيات الإنجاز.

ومن الأهمية القصوى أن تفي جميع الدول بالتزاماتها المالية وأن تدفع اشتراكاتها المقررة في الموعد المحدد. وعلاوة على ذلك، يجب أن تفي الدول الأعضاء بالتزامها باعتقال الهاربين وترحيلهم إلى المحكمتين دون تأخير. ونهنئ المدعين العامين على جهودهما في كفالة القبض على بقية الهاربين، ونحث الدول المعنية على أن تتعاون تعاونا كاملا مع

المحكمتين. ونرحب بالقبض على متهمين من ذوي الرتب الرفيعة خلال الفترة قيد الاستعراض.

ونرحب على وجه الخصوص بإلقاء القبض على رادوفان كاراديتش وترحيله إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وذلك أمر مهم بالنسبة لضحايا هذه الجرائم وسيساعد على تضميد جراح الحرب التي دارت في البلقان. ويشكل إلقاء القبض على رادوفان كاراديتش وترحيله إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة نصرا حقيقيا للقانون الدولي، ومساهمة مهمة في تعزيز العدالة، وخطوة كبيرة إلى الأمام في معالجة قضية المساءلة عن أسوأ الفظائع التي ارتُكبت في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وبالأخص مذبحة سربرينيتسا.

وفي حين نشير إلى النجاحات التي حققتها المحكمتان، من المهم أن نعيد التأكيد على أنه لن يتم الوفاء بالمهمة الرئيسية للمحكمتين ما لم يمثل بقية المدانين ذوي الرتب العالية أمام العدالة. ومن غير المقبول أن يفلت مرتكبو الجرائم الدولية الخطيرة من الإجراءات القانونية. وما زال يساورنا القلق إزاء الفشل في إلقاء القبض على بقية الهاربين.

لقد دخلت النرويج في اتفاق مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام، وتتعاون على نحو وثيق مع محكمة رواندا في ميادين عديدة. وهناك ضرورة ملحة لدخول المزيد من الدول في اتفاقات فيما يتعلق بإنفاذ الأحكام. ومن غير المعقول ألا يتحمل تلك المسؤولية الهامة سوى عدد قليل من الدول الأعضاء. ولذلك، فإننا نشيد بقيام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بإبرام اتفاقات جديدة، كما ورد في التقرير، ونتطلع إلى إبرام المزيد من هذه الاتفاقات.

وندعم بقوة الأنشطة الخارجية للمحكمتين ومشاركتهما وتعاونهما مع السلطات القضائية المحلية. وكما يذكر في تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، سيساعد الانخراط النشط مع السلطات القضائية المحلية على ضمان أن يكون للمحاكم المحلية القدرة على مواصلة عمل المحكمتين في المستقبل، وبذلك نضمن الحفاظ على تراثهما عن طريق قيام المحاكم المحلية بالنظر في القضايا الخاصة بجرائم الحرب.

وهناك جانب مهم آخر نود أن نسلط عليه الضوء، وهو العمل الذي يجري الاضطلاع به عن طريق أنشطة التوعية. ويوفر التقرير الخاص بمحكمة رواندا سردا مفصلا لهذه الأنشطة، التي نعتبرها جزءا قيّما من عمل المحكمة.

ويجب أن تفي جميع الدول بالتزامها الدولي بالتعاون بشأن طلبات تقديم المساعدة الكاملة والفعالة للمحكمتين. وينطبق ذلك على الشهود، وتقديم الدعم المالي والمادي، والمساعدة العملية في إنفاذ الأحكام. وينبغي أن تُظهِر جميع الدول التزامها إزاء المحكمتين عن طريق اتخاذ إجراءات حاسمة وعملية.

وتتمسك النرويج بالتزامها الطويل الأجل بالإنجاز الناجح للولايات المنوطة بالمحكمتين من قبل مجلس الأمن.

السيد يفريموفيتش (صربيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أشرع في الإدلاء ببياني، أود أن أعرب عن تقديري وامتناني للسيد فاستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على تقديمه للجمعية العامة التقرير السنوي الخامس عشر للمحكمة (A/63/210).

إن جمهورية صربيا ملتزمة التزاما كاملا بالوفاء بالتزاماتها الدولية وظلت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقدم استجابات كافية في عدة مجالات للتعاون. وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمدت الحكومة إطارا للتعاون في المستقبل مع المحكمة، وامتثالا لأحكام الإطار، ألقت السلطات الصربية القبض على اثنين من أكبر المطلوبين

الفارين المتبقيين، وهما ستويان جوبليانين ورادوفان كاراجيتش، وتم نقلهما إلى وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة في حزيران/يونيه وتموز/يوليه على التوالي. واضطلع مجلس الأمن القومي الصربي وفريق العمل المعني بتعقب الفارين المطاردين ومكتب مدعي جرائم الحرب بدور محوري في اعتقالهما، كما ورد في التقرير.

وفضلا عن ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أظهرت صربيا مرة أخرى قدراتها على اتخاذ إجراء في اللحظات الحاسمة. كما تعاونت صربيا بمنح تنازلات لجميع الأشخاص المطلوبين من قِبل المحكمة وقدمت الآلاف من الوثائق من المحفوظات – بما في ذلك وثائق سرية – ذات الصلة بالقضايا التي يجري النظر فيها. وفي الوقت نفسه، أصبح تبادل زيارات كبار المسؤولين بين بلغراد ولاهاي ممارسة مستمرة. ومن الأهمية بمكان أيضا الإشارة إلى أن الأشخاص الذين شاركوا في إيواء المتهمين الفارين تم تحديدهم ومحاكمتهم من جانب السلطات الصربية. وتلك إنجازات هامة، تم إحرازها بالكثير من العمل الجدي والتفاني.

إن الحكومة الجديدة لصربيا مصممة بشكل كامل على الوفاء بالتزاماتها بأن تقدم للعدالة جميع الأشخاص المتهمين بإحالتهم إلى المحكمة ومحاكمتهم في المحاكم المحلية. وفي ذلك السياق، ينوه بلدي أيضا بجهود المدعي العام الجديد، السيد سيرجي براميرتز، الذي تم تعيينه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، في تأمين اعتقال المتهمين الفارين المتبقين بالتعاون الوثيق مع السلطات الصربية. وما زال فريق العمل المعني بالفارين التابع لصربيا يضطلع بعملياته إلى أقصى حد في تعقب الفارين، مما يجعل لدينا كل الاعتقاد بأنه لا يمكن أن يظل راتكو ملاديتش وغوران حادزيتش، المتهمان المتبقيان، مختفيين إلى الأبد وأنه سيتم إلقاء القبض عليهما قريبا ونقلهما إلى المحكمة.

ويشكل الاستكمال الناجح للتعاون مع المحكمة أحد أهم أهداف الحكومة الصربية الجديدة. وفي نهاية المطاف، من مصلحة شعب صربيا أن يستكمل ذلك التعاون بسرعة وفعالية. وتؤيد صربيا استراتيجية المحكمة لإنجاز المحاكمات، المحددة في قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ونؤمن بأن الشرط المسبق الأساسي لنجاح الاستراتيجية هو بناء قدرات المحاكم المحلية على النظر في القضايا التي تحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وفقا للمعايير القانونية الدولية. وبالتعاون المشترك وحده سنتمكن من استكمال استراتيجية استكمال المحاكمات بحلول عام ٢٠١٠. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أن المسائل المتصلة بالآليات المتبقية مسائل هامة ومعقدة للغاية وأنها تتطلب مناقشة معمقة من جانب الخبراء في إطار الهيئات ذات الصلة للجمعية العامة.

ومع ذلك، ما زالت هناك مشاكل وتحديات. وإذا أريد لنا التغلب عليها وتحقيق العدالة ودعم سيادة القانون، علينا أن نعالج المسألة البالغة الأهمية المتعلقة بحماية الشهود. وبذلت صربيا قصارى جهدها لحماية الشهود وعملت بشأن جميع طلبات مكتب المدعي العام. وبناء على ذلك، قام المدعي العام الصربي لجرائم الحرب بتيسير إفادات الشهود ووفر الحماية، في عدة مناسبات، للأشخاص الذين تلقوا تهديدات. ويستنتج التقرير أن التأثير على الشهود، وخاصة في شكل تخويف الشهود وتخلفهم المتزايد عن المثول للإدلاء بشهادات طوعية، ما زال يشكل مصدرا للقلق البالغ. كما أن بلدي يشعر بقلق جدي من عدم قدرة بعض البلدان والمنظمات – أو حتى رفضها البات – فيما يتعلق بتوفير الحماية للشهود ومنع اختفاء الشهود المحتملين. ولذلك نناشد التعاون الدولي لمعالجة الحالة، حتى في هذه المرحلة المتأخرة.

وفي الختام، أود أن أعرب عن أملي باستمرار التعاون بين البلدان المعنية والمحكمة وباختتامه بنجاح، من أجل تحقيق المصالحة الإقليمية الشاملة.

السيد موتشيمي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على الأسلوب القدير الذي ما زلتم توجهون به مداولات الجمعية.

وبادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيسي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة على تقريريهما السنويين الشاملين، اللذين قدما للجمعية طبقا للنظامين الأساسيين المنشأين للمحكمتين.

ويقدر وفدي أعمال كلا الرئيسين والطريقة الكفؤة التي ما زالا يديران بها شؤون المحكمتين. وننوه بالتقدم المحرز في أعمالهما في القضايا التي تم تناولها بالفعل ونعرب عن التفاؤل فيما يتعلق بالبت في القضايا قيد النظر. ونحن ممتنون على تمديد ولايتي المحكمتين لفترة إضافية مدتها عام بغية تمكينهما من استكمال أعمالهما بطريقة سليمة. ونلاحظ أن إنشاء آلية مستدامة وطويلة الأجل لتتناول، في جملة أمور، إحالة ومحاكمة القضايا المتبقية للمحكمتين ومطاردة المتهمين الفارين، ورصد الأحكام وإدارة المحفوظات، يشكل تحديا يتعين التغلب عليه.

إن كينيا تؤيد بقوة النظام الدولي للعدالة الجنائية. ونسلم بأن على المحكمتين أن توفرا وتحميا الإدارة السليمة للعدالة بمحاكمة الذين يشجعون الإفلات من العقاب. وبالمثل، يشكل تعاون الدول الأعضاء أمرا بالغ الأهمية إذا أريد للمحكمتين أن تنجحا في إعادة العدالة وتأمين السلام ومنع إمكانية وقوع فظائع شاملة في المستقبل. وكينيا على استعداد للاضطلاع بدورها.

واسمحوا لي بأن أعرب عن آراء وفدي فيما يتعلق بالمسألة التي أبلغ بها مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ والمتعلقة بالمتهم الهارب المطلوب للمحاكمة من جانب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واسترعى المدعي العام للمحكمة، السيد حسن جالو، الانتباه إلى القضية المتعلقة بفيليسيان كابوغا، الذي لم يتم إلقاء القبض عليه، ضمن متهمين آخرين، لمواجهة العدالة. وادعي السيد جالو، في بيانه، أنه توجد عدة تقارير بمشاهدة المتهم الهارب في أرض كينيا، وبذلك الإشارة إلى وجود المتهم في بلدي. وتشكل تلك الملاحظات مصدر قلق بالغ لوفدي.

وفي ذلك الصدد، استمعتُ بانتباه إلى البيان الذي ألقاه ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أؤكد للجمعية التزام حكومتي الثابت بالتعاون مع المحكمة الجنائية على جميع الصعد.

كما أود أن أكرر أن حكومتي قد تعاونت بشكل تام في قضية كابوغا مع مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وفقا لما دعا إليه مجلس الأمن، في المحاولة المبذولة لملاحقة السيد كابوغا بهدف مثوله أمام العدالة. وتشارك حكومة كينيا في عمل مكتب المدعي العام منذ ثلاثة أعوام إلى حد كبير من خلال فرقة العمل المشتركة بين كينيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وزيادة على ذلك، وللبرهان على التزامنا بقضية المحكمة، استحصلت الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٨ أمرا من محكمة كينيا العليا بتجميد الأملاك العائدة للسيد كابوغا. ولا تزال تلك القضية معروضة على المحاكم في كينيا.

في الختام، أود أن أؤكد لكم، سيدي، التزام وفدي المتواصل بالمثل العليا للعدالة الجنائية الدولية وبالقضاء على الإفلات من العقاب. وستواصل كينيا تنفيذ توصيات فرقة العمل المشتركة بين كينيا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد نسينجيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة

الجمعية العامة بشأن المسألة المهمة، مسألة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (المحكمة الجنائية). كما يعرب وفدي عن شكره للأمين العام على تقريره وللقاضي بايرون على عرضه (A/63/209).

الجرائم التي تقع تحت ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد ارتكبت في رواندا، ومعظمها على يد روانديين، وبحق أبناء جلدهم الروانديين. وذلك يجعل رواندا الدولة الأكثر مسؤولية وأكثر حرصا على إقامة العدل فيما يخص تلك الجرائم. وفي ذلك الصدد، تجد رواندا أنها يتحتم عليها أن تشترك اشتراكا كاملا في تحديد المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية، وخاصة عملية الإنجاز. ولقد واصلنا تحسين آلياتنا المؤسسية للتعاون مع المحكمة من أجل مواكبة عملية الإنجاز وتحديات التعاون المصاحبة لها. ويسعدنا أن نعلم الجمعية بأننا قد تمكنا، حتى اليوم، من تلبية جميع الطلبات التي قدمتها هيئات المحكمة الجنائية المختلفة.

طلب مجلس الأمن من المحكمتين، بالقرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٠٤ (٢٠٠٣)، الانتهاء من أنشطتهما في نطاق مواعيد نهائية محددة. وزيادة على ذلك حدد القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) أن تنقل قضايا المتهمين من الرتب المتوسطة أو الدنيا إلى الولايات القضائية الوطنية، بما في ذلك رواندا. وكمسألة تقع على عاتق الدولة، بدأت رواندا بإجراء مشاورات وثيقة مع المحكمة الجنائية، ومهدت لتلقي بعض القضايا التي قد تنقل من ولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وإجراء المحاكمات الخاصة بها.

وقد تم إقرار تشريع شامل في آذار/مارس ٢٠٠٦ ليحكم نقل القضايا إلى رواندا من المحكمة الجنائية أو من أي دولة أخرى. وينص القانون على ضمانات كافية بإجراء محاكمة عادلة. وقد صيغ بالتحديد بناء على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة، إضافة إلى أفضل الممارسات الأخرى التي تعترف بها المحكمة وتطبقها ويسمح القانون للمحكمة برصد المحاكمات ويحتفظ للمحكمة الجنائية بالأسبقية على المحاكم الوطنية ويعترف بحقها في استعادة القضية المنقولة.

لقد تمت تهيئة قاعات حديثة للمحكمة. ويجري منذ سنتين تنفيذ برنامج مشترك بين رواندا والمحكمة الجنائية قمنا بموجبه بزيارات تفاعل وتأقلم بين المحكمة ورواندا، إضافة إلى حلقات عمل للقضاة وللادعاء العام ولنقابة المحامين وللموظفين. وقد تم بناء زنازين احتجاز حديثة في كيغالي يوضع فيها محتجزو المحكمة الجنائية الذين سيمثلون أمام المحكمة.

وعلى نفس المنوال، تم في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ توقيع اتفاق لنقل الذين أدانتهم المحكمة إلى رواندا. ويستند الاتفاق إلى الشرط المنصوص عليه في نظام المحكمة الأساسي بأن يجري تطبيق العقوبة بالسجن في رواندا. ولدينا إصلاحية حديثة من المفترض أن يوضع فيها القادمون من أروشا الذين أدانتهم المحكمة الجنائية إضافة إلى الذين وجهت لهم المحكمة التهم، والذين قد يدانون.

وقد قام كل من المدعي العام ومسجل المحكمة بسلسلة من الزيارات إلى رواندا للتأكد من استعداد رواندا لتحمل عبء العمل الكبير من المحكمة الجنائية. وقد عبرا عن رضاهما عن مستوى الامتثال للمعايير المعترف بها دوليا الذي بلغته مؤسسات رواندا القضائية.

وقد تمكنا من القيام بكل تلك التحضيرات بدعم أعضاء عديدين من المجتمع الدولي. وينتج ذلك عن واقع أن لرواندا مصلحة مشتركة مع مجلس الأمن في كفالة أن تتم عملية تصفية أعمال المحكمة الجنائية بسلاسة.

عدد الأشخاص الهاربين ليس مقصورا على الـ ١٣ المذكورين في قائمة المحكمة. وقد طالبنا مجلس الأمن مرارا

وتكرارا بأن يتيقن من أن اختتام ولاية المحكمة الجنائية لن يتحول إلى عفو عام لغير المذكورين في قائمة المحكمة المختصرة. وتقدر حكومتي جهود بعض الحكومات التي اعتقلت بعض الهاربين. ولا تزال إجراءات تسليمهم إلى رواندا قيد التنفيذ وذلك ناتج إلى حد كبير عن إصلاحات قطاع القضاء وتنمية القدرات الواضحة في رواندا، كما ذكر سابقا.

إن التزام رواندا بالامتثال للمعايير الدولية بإجراء محاكمات عادلة وبالاستقلال القضائي لا يرقى إليه شك، لأنه أمر مركزي بالنسبة لسياسة حكومتي القائمة على محاربتنا المستمرة للإفلات من العقاب. وقد سجلنا تقدما ملحوظا على ذلك الصعيد المهم. وإن التقدم المحرز يلبي المتطلبات التي تصب في قلب عملية المحكمة الجنائية لإنجاز أعمالها. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٧، قدم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا خمسة طلبات لإحالة قضايا للمحاكمة في رواندا. وبعد تجهيز طلبات الإحالة، رفضت إحالة عدد كبير منها إلى رواندا.

وعلى الرغم من تلك الجهود، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الاتجاه الذي تسير فيه مسألة الإحالة. ونحن قلقون بشكل خاص لأن هذه العملية من شأنها أن تقوض الثقة والسمعة الحسنة التي بذلنا جهدا كبيرا لبنائها. فقد كانت الثقة هي التي دفعت حكومات معينة إلى اعتقال بعض الفارين من العدالة الذين وجدوا في أراضيها.

إن الإنجازات التي حققناها في مجال الإصلاح القضائي لا يستهان بها، بل هي واقع ملموس إلى حد كبير. ومشاركتنا في استراتيجية الإنجاز هي استجابة إلى نداء الواجب و لم تكن عملية علاقات عامة. ويجب أن يحكم علينا على أساس تصرفاتنا وسياساتنا، وليس على أساس سوء تصرف مفترض مستقبلا. ونتوقع ونأمل أن نرث من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تركة تكون مكملة لجهودنا، وما نتطلع إليه هو تركة تدعم نمو مؤسساتنا.

وفي عام ١٩٩٩، احتجت رواندا على تصرف المحكمة إزاء قضية باراياغويزا، الذي أدانته المحكمة في النهاية على مستوى الاستئناف. ومنذ ذلك الوقت، أصدرت المحكمة خمسة أحكام بالبراءة، و لم يسبب ذلك أي احتجاج من جانب رواندا. واختارت المحكمة في نهاية المطاف أن تحيل حادثة عام ١٩٩٩، ولكنها التزمت الصمت إزاء أحكام البراءة اللاحقة لكي تصور رواندا على أنها بلد يقف ضد أحكام البراءة. إننا نعتبر ذلك تشويها خطيرا للحقائق ولا أساس له. ونحن نشجب الرسالة التي ينطوي عليها الحكم والتي تصور نظامنا على أنه لا يستحق الثقة، لأن المستفيدين من هذا الاتجاه في النهاية هم الفارون من العدالة الذين ما زالوا طلقاء. وما لم تكن دائرة المحكمة غير مدركة لما ينبغي أن تتمتع به من الاحترام والاعتبار، فإن الحكم يمثل دعوة للدول بعدم التعاون معنا. وقد أبلغنا أن المدعي العام للمحكمة يعتزم تقديم التماس لاستئناف القرار، وسنواصل متابعة تطورات هذه القضية باهتمام.

إن رواندا ملتزمة بإقامة العدل وإنهاء الإفلات من العقاب. ولذلك، يتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة إنشاء آلية دعم لتعزيز جهود رواندا. ووفقا لتلك الآلية يمكن معالجة المسائل المتعلقة بالوظائف المتبقية في فترة ما بعد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وفي هذه المرحلة، ما زالت رواندا ترى أن المصلحة الرئيسية المشتركة مع الجمعية العامة هي إيجاد خاتمة ودية للولاية المخصصة للمحكمة. وفي هذه الفترة، نحتاج إلى آلية أكثر استدامة وأطول أمدا بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحكومة رواندا، ويتم في ظلها التصدي للمسائل الرئيسية، ولا سيما نقل محاكمة جميع قضايا المحكمة المتبقية،

وملاحقة الفارين من العدالة الذين ما زالوا طلقاء، ومراقبة تنفيذ الأحكام الصادرة، وإدارة المحفوظات. ونحن بحاجة إلى آلية تضمن عدم الانحراف تدريجيا عن مجموعة الأهداف. وعلينا أن نحذر من وضع سلسلة لا نهاية لها من الحقائق كأمر واقع. ومن خلال تلك الآلية سنتمكن من كفالة عملية إنجاز سلسة وفعالة.

وكما أشير سابقا، وقعت رواندا في آذار/مارس من هذا العام اتفاقا بشأن قضاء مدد الأحكام. وقد انتهينا من وضع جميع الترتيبات لإرسال جميع المحكومين إلى رواندا لقضاء مدد أحكامهم. ولا توجد أية اعتبارات قانونية أو إدارية لعدم نقل المحكومين لقضاء مدد أحكامهم في رواندا أو تأخير ذلك.

ومسألة نقل المحفوظات إلى رواندا لم يبت فيها بعد. والمشاورات مستمرة مع الفريق المعين لدراسة المسألة وتقديم توصيات بشأنها. ونحن نكرر التأكيد على رغبتنا في واستعدادنا لحيازة المحفوظات كاملة. ونظرا لأن تلك مهمة أساسية، سيكون من المستصوب أن تبدأ مناقشة الأمر في وقت مبكر.

وإنني أشكر رئيس الجمعية العامة والاتحاد الأوروبي وجميع الدول الأخرى على الدعم المقدم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ولبلدي.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نعرب عن امتناننا لقادة المحكمتين على التقرير السنوي لكل منهما وعلى عملهما.

واسمحوا لي بداية أن أذكر بأن المحكمتين أنشأهما مجلس الأمن في ظروف تاريخية خاصة بوصفهما تدبيرا مؤقتا يرمي، في جملة أمور، إلى إعادة وصون السلام في المنطقتين، بالإضافة إلى مكافحة الإفلات من العقاب في ظل حالة من عدم استقرار النظام القضائي في الدولتين المعنيتين.

وغني عن البيان أن تغيرا جوهريا طرأ على تلك الظروف وأن الولاية التي حددت للمحكمتين تقترب من نهايتها. والهدف الرئيسي للمحكمتين هو الانتهاء في الوقت المناسب من النظر في القضايا المتبقية فيما يتعلق بالقادة من أعلى المستويات المسؤولين الرئيسيين عن الجرائم. وبموجب أحكام قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، تحال القضايا الأخرى إلى القضاء الوطني.

إننا نحيط علما بالتقدم المحرز في هذا المجال من جانب المحكمة الجنائية الدولية لرواندا التي تركز جهودها على المسألتين المشار إليهما سابقا. ونعتبر تدابير المحكمة لإحالة عدد من القضايا إلى القضاء الوطني ذات أهمية بالغة، ونرحب بالخطوات الفعالة التي يتخذها المدعي العام في هذا الصدد.

إن تقرير المحكمة الخاصة برواندا (A/63/209) يقدم بطريقة مباشرة معلومات عن التقدم المحرز هناك. وقد أعلن أن تنفيذ استراتيجية الإنجاز هو الهدف الرئيسي للمحكمة، وتضمن الموجز بيانات إحصائية عن القضايا المعروضة على المحكمة التي لم يبت فيها بعد.

وفيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يبدو لنا أن قيادة المحكمة أغفلت المعايير المحددة لعملها. وفي الواقع، لا يوجد في التقرير (A/63/210) فصل بعنوان ''استراتيجية الإنجاز''. ولمعرفة التقدم المحرز في القضايا المتبقية لا بد من استنتاج ذلك من خلال المقارنة بين التقارير. وبدلا من ذلك، هناك باب يتناول بإسهاب ما يسمى بالأنشطة الدبلوماسية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة – التي تتجاوز فعلا نطاق ولايتها – ويشتكي التقرير من ضعف مستوى تعاون الدول معها. وهنا، نود أن نشير إلى أن إلقاء القبض على المتهَمين

زوبليانين وكراديتش يدل على ارتفاع مستوى التعاون مع المحكمة.

ولا يذكر التقرير أية تدابير تتعلق بإغلاق المحكمة الجنائية. وعلاوة على ذلك جاء في التقرير أن جميع الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية لوائح اتهام ضدهم سيحاكمون أمامها، ولن تتم إحالتهم إلى أي ولايات قضائية وطنية. ونرى أن تلك السياسة تجسد الارتياب في الأنظمة القضائية الوطنية لدول البلقان، وتتنافى مع قراري مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤). ولا يمكن إطلاق وصف أرفع القادة رتبة، المشتبه في تحملهم المسؤولية العظمى عن ارتكاب الجرائم، إلا على عدد قليل من الأشخاص الذين أصدرت المحكمة الجنائية لوائح اتهام ضدهم؛ فكثيرا ما يعني الأمر القادة العسكريين ذوي الرتب المتوسطة والدنيا.

كما نود أن نشدد على أن موقفنا المبدئي، المتمثل في أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن محاكمة مقترفي جرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية، يظل بدون تغيير. فالمحاكم الجنائية الدولية لا تضطلع سوى بدور تكميلي لأنها لا تستطيع أن تحل محل الأنظمة القضائية الوطنية.

غير أن هناك مسألة لا يتناولها التقرير هي أوجه القصور في مجال حماية الشهود. ولسوء الطالع أن التدابير القاصرة التي اتخذت في ذلك الصدد أسهمت في فشل فعلي في القضية الهامة لهاراديناي، وأدت إلى تبرئة عدد غير قليل من المتهمين الآخرين أو إصدار أحكام مضحكة في حقهم.

في الختام، أود أن أؤكد أن المواعيد النهائية المحددة في استراتيجية الإنجاز تقترب بسرعة. وقد اعترفت المحكمتان فعلا بعجزهما عن الوفاء بالموعد النهائي الأول – أي الانتهاء من القضايا المعروضة على الدائرة الابتدائية للمحاكمة الابتدائية قبل نهاية عام ٢٠٠٨ – وبطلب منهما، قام مجلس الأمن والجمعية العامة بتمديد ولايات قضاة المحكمتين إلى نهاية عام ٢٠٠٩ . ونود أن نؤكد أن تلك الخطوة تدبير استثنائي نتوقع أن يُمَكِّن المحكمتين من تركيز جهودهما على الأهداف ذات الأولوية وإنجاز عملهما في الوقت المحدد. ونعتقد أنه سيكون بمقدور المجلس، في القريب العاجل، أن يضع آلية لتنفيذ الوظائف العالقة للمحكمتين بعد إغلاقهما.

السيد مكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلدي أن يهنئ السيد فاوستو بوكار، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والسيد دنيس بايرن، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على البيانين اللذين عرضا بهما تقريري محكمتيهما.

ويشيد وفد بلدي بالمحكمتين على ما تتخذانه من خطوات لكفالة تحقيق استراتيجية الإنجاز لديهما. ونثني على نحو خاص على التدابير المتخذة لزيادة فعالية المحكمتين في إدارة المحاكمات من خلال إجراء عدد كبير منها بصورة متزامنة، وتعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات لديهما لتسريع المرافعات وتحقيق الاستفادة المثلى من القضاة المخصصين.

إن استراتيجيتي الإنجاز محددتان زمنياً. وبالتالي، وعلى الرغم مما تتخذه المحكمتان من خطوات لزيادة الفعالية، فإن القضايا المعروضة عليهما، ونظرا للتقادم والعجز عن تنفيذ عمليات إلقاء القبض خلال فترة تواجد المحكمتين، يتعين إحالتها إلى الولايات القضائية الوطنية. وهكذا، فالإحالات إلى الولايات القضائية الوطنية تكتسي أهمية مركزية لتحقيق استراتيجيتي الإنجاز المحددتين في القرارين ١٥٠٣ (٢٠٠٣) و ١٥٣٤ (٢٠٠٤).

ولتحقيق ذلك الهدف، نشيد بمختلف البلدان التي قبلت قضايا أحالتها إليها المحكمتان. غير أننا نتطلع على نحو خاص إلى أن تضطلع البلدان التي ارتُكبت فيها الجرائم

بالمسؤولية عن قبول القضايا التي أحالتها إليها المحكمتان. ومن ذلك المنطلق، نشعر بخيبة الأمل، بصورة خاصة، لأن الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا رفضت حتى الآن طلب المدعي العام المتعلق بإحالة ثلاث قضايا إلى رواندا. وبعد أن استمعنا لبيان ممثل رواندا بشأن الخطوات التي اتخذها البلد، والتفاعل الجاري بينه وبين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، نأمل أن تُجرى دراسة متأنية للاستنتاج الذي توصلت إليه المحكمة، حتى يتسنى القيام بالتعديلات الضرورية على الصعيد الوطني للسماح بإجراء الإحالات في المستقبل.

لذا، نرحب بأي جهد لتقديم المساعدة التقنية لرواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة لتمكينها من استيعاب القضايا التي تحيلها إليها المحكمتان الجنائيتان والقضايا المتصلة بها. ونؤمن إيمانا راسخا بأن إصلاح قطاع القضاء عنصر حاسم في التعمير في مرحلة ما بعد الصراع وبأنه يسهم في إصلاح قطاع الأمن.

وفي ما يتعلق بالمحكمتين، لا يزال هناك أشخاص متهمون لم يقبض عليهم، ومن بينهم بعض المتهمين من رتب رفيعة على نحو خاص أو من اتهموا بارتكاب أو ادّعي بأنهم ارتكبوا جرائم يجب مقاضاتها على الصعيد الدولي. فعلى سبيل المثال، أبلغنا بأنه، بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، هناك هارب، فيلسيان كابوغا، وبخصوص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، هناك راتكو ملاديتش. ومن الهام التعجيل بتقديم هذين الفارين إلى العدالة، ونطالب بكفالة كامل التعاون مع المحكمتين بغية إلقاء القبض عليهما وتقديمهما للمحاكمة.

وحقيقة أن المحكمتين منهمكتان في العمل على استكمال أعمالهما تعني أننا يجب أن نكفل استمرار حصولهما على الموارد الكافية لتمكينهما من إتمام أعمالهما في الوقت المحدد. كما يجب أن نكفل قدرة المحكمتين على الإبقاء على العدد اللازم من القضاة والموظفين الآخرين لإنجاز أعمالهما في الوقت المحدد، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويجب علينا، باعتبارنا دولا، أن نواصل في توسيع نطاق التعاون بشأن سفر الشهود، والقبض على المتهمين وتسليمهم، وإعادة توطين الأفراد الذين برأتهم المحكمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نتناول مسألة الإرث الذي ستخلفه المحكمتان ونكفل المحافظة على إنجازاتهما. لقد أنشأ مجلس الأمن المحكمتين وفقا لمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، وبينما ننظر في إرثهما وإنجازاتهما، علينا أن نُقيّم عملهما بمدى إسهامهما في صون السلم والأمن الدوليين. ونحن في جنوب أفريقيا نعتقد أن المحكمتين قدمتا إسهاما كبيرا في الاستقرار والسلام في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

غير أنه سيبقى عمل متواصل ينبغي الاضطلاع به لتوطيد تلك الإنجازات وكفالة الحفاظ على إرث المحكمتين. ويشمل ذلك العمل ضمان أن التقادم لا يؤدي إلى إفلات أي فار من العقاب. وبالتالي، سيتعين علينا وضع آلية دولية لمحاكمة الفارين القلائل ذوي الرتب الرفيعة الذين لم يُقبض عليهم بعد إنجاز عمل المحكمتين. ومن الهام أيضا أن نحافظ على محفوظات المحكمتين ونخزنها في مكان يمكن فيه للأجيال القادمة، لا سيما في البلدان المتضررة، أن تصل إليها وتستخلص الدروس من عمل المحكمتين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى أخر متكلم في المناقشة بشأن هذين البندين من جدول الأعمال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البندين ٦٧ و ٦٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ١٠ و ١٠١ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير لجنة بناء السلام

تقرير لجنة بناء السلام عن دورتها الثانية (A/63/92)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/63/218 و Corr.1 (بالإنكليزية فقط))

السيد مونيوس (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة بشأن التقرير الثاني للجنة بناء السلام. ونود بداية أن نشكر السفير الياباني يوكيو تاكاسو على عمله القيم بصفته رئيسا للجنة. ويجسد نص التقرير الثاني نوعية عمله وعمل رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. كما أود أن أهنئ مكتب دعم بناء السلام، الذي لا تزال الجهود التي يبذلها أساسية في تحقيق أهداف اللجنة.

وشيلي إذ تكرر تأكيد التزامها بعمل لجنة بناء السلام وبرامجها، تود الإشارة إلى أن بعثة من شيلي موجودة في سيراليون حاليا لاستشكاف برنامج للتعاون في مجالات التعليم والأعمال التجارية الصغيرة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. هذا بالإضافة إلى إسهامات شيلي المباشرة في صندوق بناء السلام.

ونود أن ننوه بما حققه رئيس لجنة بناء السلام ورؤساء مختلف التشكيلات من تآزر مع القطاع الخاص. فالمشاركة الفعالة للقطاع الخاص في عمليات بناء السلام بدون شك تساعد في تهيئة فرص العمل والتسريح الفعال للذين حملوا السلاح في السابق، وخاصة الشباب.

وفي ذلك السياق، رحبنا بتعزيز الروابط بين لجنة بناء السلام والمؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويسرنا أن صندوق بناء السلام قد جمع أكثر من المبلغ الأصلي المستهدف جمعه وهو ٢٥٠ مليون دولار. ويؤدي الصندوق دورا أساسيا في تعمير البلدان. ولكن، خلال السنتين الماضيتين، شهدنا الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين الصندوق والأمانة العامة. ويؤيد وفد شيلي الاقتراح الذي قدمه رئيس اللجنة بوضع معايير موضوعية لاختيار البلدان المؤهلة للحصول على مساعدة الصندوق.

وأود أن أؤكد مجددا أن لجنة بناء السلام ينبغي ألا يُنظر إليها على أنها وكالة إنمائية أخرى. فهي لجنة تهدف إلى المساعدة في تحديد الأولويات الوطنية وإسداء المشورة بشأن العوامل الاقتصادية والمالية السياسية من أجل تعزيز العملية الأساسية لإعادة بناء البلدان الخارجة من الأزمات.

وينبغي لعمل اللجنة بالطبع، أن يتمخض عن نتائج واضحة بالنسبة لسكان البلدان المعنية. وفي ذلك الصدد، فإن التعليم وتقديم الدعم للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعزيز المؤسسات الحكومية هي أمور هامة جدا لتحقيق السلام الدائم وبذل الجهود في تلك المجالات يجب أن يرمي إلى أبعد من المشاريع ذات الأثر السريع.

وأود أن أؤكد مرة أخرى الإمكانات الكبيرة للمنظمات الإقليمية في جهودها المشتركة مع لجنة بناء السلام، كما في حالة الدعم الملموس الذي قدمه الاتحاد الأفريقي لجهود بناء السلام.

وكما ذكر رئيس لجنة بناء السلام، فإن اللجنة هيئة جديدة، وهي لا تزال في طور الإنشاء. وتتطلب صقلا وتحسينا في التنسيق بين مكتب دعم بناء السلام واللجنة التنظيمية والتشكيلات القطرية، مع مراعاة أن حجم العمل

الذي يتعين علينا القيام به قد زاد بصورة كبيرة، مما يصعب التنسيق الفعال والحسن التوقيت. وينبغي لنا أيضا أن ندرك التحدي المتمثل في نشر اللجنة على أرض الواقع في سياق الجهود الجارية بشأن الاتساق على نطاق المنظومة وتحقيق الرؤية المتمثلة في ''أمم متحدة واحدة''.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لتطور لجنة بناء السلام أن يراعي فيه تطلع أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى تمثيل ملائم في اللجنة منذ إنشائها. وفي عام ٢٠٠٦، عندما أُنشئت اللجنة، فإن الممثل الدائم السابق لكولومبيا، بصفتها رئيسة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد شدد على ذلك التطلع. وفي ذلك الوقت، وافقت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على أن تكون ناقصة التمثيل، قياسا بما تعتبره تمثيلا عادلا منشودا، ولكن من أجل تجنب عرقلة إنشاء اللجنة فحسب. ومع ذلك، نرى أن الوقت قد حان لإيجاد حل نهائي لذلك الوضع الشاذ. ونحن واثقون من أن ذلك سيحدث قبل نهاية العام.

ولا ينبغي للجنة بناء السلام أن تعمل فوق الدول الأعضاء بل إلى جانبها، متبنية رؤية شاملة يمكن من خلالها مواجهة تحديات الملكية الوطنية. ويجب أن ندرس المسألة من منظور طويل الأجل، وأن ننظر، على سبيل المثال، فيما إذا كانت اللجنة ستتمكن من إنشاء فريق تعاوني من الخبراء المدنيين قادر على الانتشار بسرعة في البلدان الداخلة في مرحلة بناء السلام، في إطار اللجنة. وبتلك الطريقة، سنتمكن من توفير قدر أكبر بكثير من المساعدات لتلك البلدان.

وأخيرا، أود أن أدعو إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام والاستقرار والتنمية في البلدان التي يمكن للجنة بناء السلام أن تسهم إسهاما حقيقيا في مواجهة تحديات المستقبل.

السيدة غاش (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أستراليا لا تزال مؤيدا قويا للجنة بناء السلام. فقد سد إنشاؤها في عام ٢٠٠٥ فجوة مؤسسية كبير في منظومة الأمم المتحدة من حيث مساعدة الدول الخارجة من الصراع على توطيد السلام والبدء في مهمة إعادة البناء.

وفي البداية، أود أن أهنئ السفير تاكاسو، ممثل اليابان، الذي ساعدت حماسته وقيادته بصفته رئيس للجنة على بدئها في تحقيق إمكاناتها. وسيعتمد نجاح اللجنة في المستقبل بصورة كبيرة على مشاركة نشطة ومطردة كالتي قام بها السفير تاكاسو وغيره من رؤساء اللجنة. ونرحب أيضا بتعيين جين هول لوت مؤخرا أمينا عاما مساعدا لدعم بناء السلام، ونتطلع إلى العمل معها في السنوات المقبلة.

ويوضح التقرير السنوي للجنة بناء السلام ما تحقق، وما يتعين تحقيقه. ففي الأشهر الـ ١٢ الماضية، تغلبت لجنة بناء السلام على الصعوبات الإجرائية الأولية، التي طغت على مراحل تكوينها، وطورت أساليب عمل أكثر فعالية. وتوسع جدول الأعمال الآن، بإدراج غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، مما يعكس تزايد التقدير للدور القيم الذي تضطلع به اللجنة في مساعدة البلدان على الخروج من حالات الصراع. والعلاقات مع شركاء الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية تعمقت وتحسنت. وعالجت اللجنة أيضا مسائل موضوعية هامة، بما في ذلك دور القطاع الخاص وتشغيل الشباب والعدالة الانتقالية والجهود المتعلقة بالقضايا الجنسانية والبيئة وبناء السلام.

ونتائج ذلك التقدم تبدو واضحة. فلقد وضعت الآن الأطر الاستراتيجية بشراكة مع بوروندي، وسيراليون وغينيا - بيساو. ومن خلال صندوق بناء السلام، تم

تخصيص ٨٦ مليون دولار لمشاريع بناء السلام في بلدان مدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وأستراليا تدعم استخدام صندوق بناء السلام كأداة حفز لكفالة الإفراج الفوري عن الموارد لتدشين أنشطة بناء السلام. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتقوية العمليات التي تكفل تمكين صندوق بناء السلام من تحقيق عوائد السلام في حينها. لقد تشجعنا بنفس القدر لأن المانحين على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف أكملوا تلك الجهود بتقديم المساعدة المحددة الأهداف والخبرة الفنية لتحقيق تنمية أكثر استدامة.

وبنفس القدر من الأهمية، فإن اللجنة تواصل العمل بأسلوب مرن يتسم بالإبداع. ورسخت الزيارات التي قام بها رؤساء اللجنة اتصالات قوية مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني وأتاحت الاستجابة في الوقت المناسب لحوادث جرت على الأرض. وبالمثل، يوفر وضع وتنفيذ آليات مراقبة أسلوبا مفيدا للحفاظ على التركيز على جهود بناء السلام في الأجل المتوسط. وتوفر عمليات المسح التي تزداد تطورا أيضا معلومات أفضل بشأن الثغرات القائمة في المساعدة الدولية.

وترحب أستراليا بتلك التطورات. فهي تظهر أن العمل بروح من الشراكة، استرشادا بمبدأ الملكية الوطنية، يوفر للجنة بناء السلام القدرة على مساعدة الدول على الخروج من الصراع.

ورغم تحقق الكثير، فإن التحديات أمامنا كبيرة. ومع قبول لجنة بناء السلام لبلدان جديدة، سيزداد الطلب على وقتها وخبرتها. والجهود الحالية لتبسيط عملها موضع ترحيب وضرورية، لكن سيتعين على اللجنة مواصلة صقل نهجها. ومن المهم تطبيق الدروس المستفادة على بلدان جديدة كلما أضيفت إلى جدول الأعمال.

ويجب أن تعمل اللجنة، وبصفة خاصة التشكيلات القطرية المخصصة، على تحسين الأدوات التي تم تطويرها حتى الآن. ويجب تنقيح آليات المراقبة لتشمل مؤشرات ومعايير محددة. وينبغي مواصلة مواءمة الأطر الاستراتيجية مع الظروف المحلية والسعي إلى تفادي ازدواج الجهود القائمة. ويجب أن تظل الصلة بين الاستراتيجية الجيدة والنتائج الملموسة موضع تركيز.

وخلال العامين الماضيين، بدأت لجنة بناء السلام إعداد سجل ممارسات قيم. وبوصفها المؤسسة الرئيسية لبناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة، يجب أن تكفل اللجنة ترجمة الخبرة الملموسة بقضايا مثل الانتخابات والإصلاح الزراعي إلى معرفة أوسع لإفادة الجهود المستقبلية.

وفي الختام، تجدر الإشارة إلى أن الدرب من الصراع إلى السلام ليس ممهدا دائما. ويتعرض أكثر من نصف الدول الخارجة من صراعات إلى انتكاسات في غضون ١٠ سنوات. ومطالب بناء السلام تختلف من حالة إلى أخرى، لكنها دائما معقدة ومترابطة. إنها تتطلب استعدادا للعمل معا، وللإبداع ولمضاعفة التزامنا في مواجهة الانتكاسات.

وبعد عامين من تأسيسها، ما يزال الوقت مبكرا للحكم على لجنة بناء السلام. لكن، هناك ما يدعو للتفاؤل. فالتقدم المتواضع الذي تحقق حتى الآن هو أساس راسخ للبناء عليه. وأستراليا تتطلع إلى العمل مع لجنة بناء السلام فيما تطور قدرتها على مساعدة الدول الخارجة من الصراع.

السيد إيبنر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب النمسا بهذه الفرصة لمناقشة التقرير السنوي الثاني للجنة بناء السلام (A/63/92) وتقرير صندوق بناء السلام (A/63/218).

وتؤيد النمسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذا البند. ومن هنا، سأقصر كلامي على النقاط القليلة التالية.

بعد عامين من بدء عمل لجنة بناء السلام، ربما يكون من المبكر للغاية إصدار تقييم نهائي، لكن يمكن القول إن اللجنة قدمت بالتأكيد إسهامات مهمة لبناء السلام بعد الصراع في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. وإضافة إلى الحالات الفعلية المدرجة في جدول أعمالها، ساهمت المناقشات التي جرت في اللجنة وبشأن الاستراتيجيات المتكاملة لبناء السلام في تطوير شراكات جديدة ومنهجية جديدة تماما. ومن خلال إشراك مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة في نيويورك وفي البلد المعني، تقوم المنهجية الجديدة على الانخراط النشط لكل الأطراف المعنية وملكية والتزام الأطراف الوطنية مصحوبا بالتزام مماثل لشركاء خارجيين بدعم عملية بناء السلام في بلد ما.

وفي نفس الوقت، تشير الخبرة المكتسبة خلال العامين الأولين في ما يبدو إلى أن اللجنة في دوراتها القادمة ستركز أيضا على الأساليب الكفيلة بجعل عملها أكثر كفاءة وفعالية. وإلا فإن إدراج بلدان جديدة في جدول أعمال اللجنة قد يؤدي إلى إصابة عملها بالشلل.

واستفادة من الخبرات المكتسبة في العامين الماضيين، وجهت النمسا الدعوة مؤخرا إلى عدد من السفراء وممثلي المنظمات الدولية ومراكز الأبحاث والخبراء المستقلين لحضور معتكف لثلاثة أيام في ألباخ بالنمسا، وفي إطار غير رسمي بموجب قواعد قصر تشاتام، تمكن المشاركون خلاله من إجراء مناقشات في عدة جلسات عمل موضوعها العام ”تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام: بناء مجتمعات أكثر قدرة على التحمل“. وحظي مفهوم القدرة على التحمل بوصفه قدرة المجتمعات على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية والتصدي لها بدون السقوط في هاوية صراع مسلح باعتراف واسع النطاق باعتباره مساهمة مهمة لزيادة تطوير بناء السلام كمفهوم. واتفق المشاركون أيضا على أن البعد الإقليمي لبناء السلام يتطلب اهتماما خاصا، لأن الصراعات تكون متداخلة في كثير من الأحيان.

وعلاوة على ذلك، تعلق النمسا أهمية خاصة على الإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في كل جوانب عمل لجنة بناء السلام. ونعتقد أن التصدي بشكل يراعي المنظور الجنساني للتحديات التي تواجه بناء السلام والمشاركة المنهجية للمرأة في كل جوانب عمليات بناء السلام شرطان أساسيان لنجاح جهود بناء السلام واستدامتها في الأجل الطويل. وفي هذا السياق، ترحب النمسا بالبيان الرئاسي لمجلس الأمن بشأن الوساطة وتسوية النزاعات.

وتعرب النمسا عن تقديرها للدور المهم الذي اضطلع به مكتب دعم بناء السلام منذ إنشاء لجنة بناء السلام. ورغم الظروف الصعبة في البداية، ساعد المكتب في قيادة اللجنة بنجاح خلال عاميها الأولين. ونحن نشيد بالرئيسة السابقة للمكتب، الأمين العام المساعد كارولين مكاسكي، لمساهماتها القيمة وقيادتها في مرحلة بدء عمل اللجنة والمكتب. وفي نفس الوقت، أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام المساعد جين هول لوت. وهي ستضطلع بالمهمة الهامة لكفالة أن يستطيع المكتب تعزيز قدرته على تقديم دعم كبير ومنهجي لعمل اللجنة، سواء في إعداد عمل اللجنة في نيويورك وتقديم المعاونة له، أو دعم تنفيذ استراتيجيات بناء السلام المتفق عليها في بلد ما.

وبغية تمكين مكتب دعم بناء السلام من أداء كل تلك المهام، قررت النمسا دعم عمله المهم من خلال تمويل وظيفة من فئة موظف فني مبتدئ للعامين القادمين. ويحدونا الأمل في أن تساعد تلك المساهمة في تعزيز قدرات المكتب.

وأخيرا، ترى النمسا أن صندوق بناء السلام لبنة مهمة في هيكل أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام، مع إمكانية أن يعمل بأساليب جديدة وإبداعية حيث لا تتوفر

آليات تمويل أخرى. وذلك هو سبب تقديمنا مساهمات لصندوق بناء السلام في كل عام منذ ٢٠٠٦. ويبلغ إجمالي مساهماتنا حتى اليوم حوالي ٢,١ مليون دولار. لقد أحدث الصندوق بالفعل أثرا في عدد من الحالات، سواء في بلدان مدرجة في جدول أعمال اللجنة أو في بلدان غير مدرجة.

وفي نفس الوقت، تظهر خبرة العامين الأولين من عمليات الصندوق بوضوح أن هناك فرصة كبيرة لتحسين عمله. وكما أكدت رئاسة الاتحاد الأوروبي، فإن تحسين كفاءة إدارة الصندوق وقدرته على تحقيق نتائج سريعة على الأرض هي أساس نجاح الصندوق. وترحب النمسا بالدور النشط الذي اضطلع به الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام وتتطلع إلى التوصيات التي ستنبثق عن الاستعراض الذي يجريه حاليا مكتب الرقابة الداخلية بشأن كيفية تعزيز عمليات الصندوق وإخضاعه للمساءلة.

السيد اهوزو (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة للنظر في التقريرين اللذين قدمهما رئيس لجنة بناء السلام (A/63/92) والأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/63/218). وقد أحطنا علما على النحو الواجب بالتقريرين اللذين يقدمان لنا معلومات عن التقدم الذي أحرزته هاتان الهيئتان خلال دورتهما الثانية.

ويسر وفد بلادي أن هاتين الهيئتين تحققان ما أنشئا من أجله. فلقد أتاح عمل اللجنة وضع إطار متسق لإقامة شراكة فعالة من القوى الوطنية ذات المصلحة مع المجتمع الدولي وذلك لتنفيذ الانتقال المستدام في البلدان الخارجة من الصراع.

وفي هذا الإطار، قامت لجنة بناء السلام بتنظيم طائفة كبيرة من الأنشطة التي أسهمت في وضع استراتيجيات للانتعاش المتسق وحشد الموارد لتعزيز الأولويات الوطنية التي شددت عليها البلدان بأنفسها. وبعد أن وضعت اللجنة إطارا استراتيجيا لبناء السلام في بوروندي وسيراليون، فقد قامت الآن بالشيء نفسه بالنسبة لغينيا – بيساو. وهذا يفتح الطريق لحشد الموارد المطلوبة لتيسير تطبيع الحالة. وفي هذا السياق سيتم إجراء انتخابات حرة وشفافة، وحشد موارد محلية كبيرة، وتعزيز النظام القضائي، وسيتم تعزيز قدرة البلاد على الصمود في وجه التهديدات الخطيرة المتزايدة باطراد لزعزعة الاستقرار والتي تخيم على البلاد في مجالي الأمن والصحة.

وينبغي لكل هذه التدابير أن تسهم في تعزيز الدولة في أدائها لمهامها السيادية كي تتمكن من تهيئة الظروف الملائمة للتوصل إلى سلام دائم. ويتعين علينا التشديد على الحاجة إلى المزيد من التركيز على اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن أكثر الاحتياجات أهمية والتي تؤثر في حياة الناس اليومية. وفي هذا الصدد، لا يمكننا التقليل من أهمية تعبئة الموارد للقيام بالاستثمارات الضرورية لتعزيز الموارد البشرية ولإقامة أو إعادة بناء الهياكل الأساسية الحيوية للأداء السليم للاقتصاد في وقت السلام.

وإلى جانب التركيز على المؤسسات التي تشكل العمود الفقري للدولة، ينبغي أيضا تعزيز قدرة اللجنة على النهوض بالتآزر كي يمكن أن تحقق الموارد التي تمت تعبئتها أبلغ الأثر فيما يتعلق بتحسين الظروف المعيشية لشعوب البلدان الخارجة من الصراع.

ومن هذا المنطلق، يضطلع صندوق بناء السلام بدور حاسم. ونحن ممتنون للأمين العام للأموال التي خصصها من الصندوق لمشاريع سريعة المردود ولتمويل برامج انتقالية. ومع ذلك، لا بد وأن نشير إلى أن هذه المخصصات لا ترتبط دائما بإجراءات محددة تم إقرارها ضمن الإطار الاستراتيجي لبناء السلام. ولذلك نود أن نشدد على الحاجة إلى تعاون

أوثق بين تطبيق الأطر الاستراتيجية وتدخلات صندوق بناء السلام. ونشيد بالبلدان المانحة التي أسهمت في صندوق بناء السلام. فلقد أتاحت تفعيل هذه الأداة الهامة.

ونرحب كذلك بالاستخدام الحكيم للغاية الذي قام به الأمين العام لسلطاته، والذي أتاح لبلدان مثل جزر القمر وكوت ديفوار وليبريا ونيبال أن تستفيد من موارد الصندوق. لقد بعث الصندوق حياة جديدة في هذه البلدان من أجل مساعدتها على تجنب اضطرابات كبيرة يمكن أن تلحق أضرارا بالغة في استقرارها.

وفي حين نشجع الأمين العام على هذا الدور المناسب، هناك أيضا ما يستدعي تعزيز قدرة الصندوق كي يعمل بسرعة أكبر على توفير المساعدة الطارئة. وقد تكون فعالية هذه الإجراءات أكبر حتى في حالة الأخطار الوشيكة التي تهدد السلام بسبب الصعوبات الاقتصادية في البلدان الهشة للغاية.

وفي هذا الصدد، يشدد بلدي على دور الفريق العامل التابع للجنة بناء السلام المعني بالدروس المستفادة. وينبغي نشر استنتاجاته التحليلية وتوصياته على نطاق واسع ودمجها في عمل وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أقل البلدان نموا. وعلى اللجنة أيضا أن تستعمل الفريق العامل لتحسين مفهوم الاستراتيجية المتكاملة لبناء السلام وذلك من أجل تنسيق جهود مختلف الشركاء وتنظيم تقاسم العمل في الميدان على أساس الميزات النسبية المعروفة للأطراف المعنية من القطاعات العامة والخاصة على السواء.

ويتعين على اللجنة التنظيمية، التي يشكل أعضاؤها نواة التشكيلات القطرية المخصصة في اللجنة أن تحسن قدرتها التحليلية كي تعزز دورها في القيام بمهام اللجنة. وينبغي إيلاء أهمية خاصة لمتابعة تنفيذ الأطر الاستراتيجية لبناء السلام المتفق عليها. وينبغي لآليات المتابعة أن تعمل بشكل منهجي.

ولقد قدم بلدي إسهاما كبيرا في المناقشات حول هيكلة اللجنة. وهو يعتزم ترشيح نفسه خلال الانتخابات المقبلة كي يقوم بدور أنشط في أعمال اللجنة وكي يتشاطر مع المجتمع الدولي خبرته الوطنية في مجال بناء السلام وفي إنشاء مؤسسات قابلة للبقاء تقوم بتشجيع وتعزيز الديمقراطية.

السيدة بليستيد (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): إن مناقشة اليوم للتقريرين السنويين للجنة بناء السلام (A/63/92) ولصندوق بناء السلام (A/63/218) تؤذن بانتهاء السنة الثانية من أنشطة لجنة بناء السلام. ونحن نرى أن لجنة بناء السلام قد بدأت تأخذ مكانها داخل الأمم المتحدة وأنها تسهم في رد المجتمع الدولي على التحديات العديدة التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع.

لقد حققت لجنة بناء السلام نتائج ملموسة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها. ففي سيراليون، تمخض الجهد الجماعي بقيادة الحكومة ولجنة بناء السلام عن إطار استراتيجي لبناء السلام يشجع انضمام مانحين جدد. وفي بوروندي، قامت عملية بناء السلام بتشجيع الحوار الوطني بين جميع الجهات المعنية بشأن مسائل صعبة وحساسة تقف وراء العودة إلى عدم الاستقرار والصراع. وفي غينيا - بيساو، أدى تواجد اللجنة في هذا البلد إلى توفير المزيد من الموارد لتعزيز فريق الأمم المتحدة القطري ولإيلاء المزيد من الاهتمام للاستراتيجيات الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

ونرى أن مهمة لجنة بناء السلام في السنة القادمة ستكون الحفاظ على هذه الإنجازات وتوسيعها لتشمل جميع البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وينبغي للجنة أن

تكون قادرة على توفير موارد إضافية لجميع البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وسوف يلزم أن تستعين اللجنة على نحو أفضل بالخبرة الدولية في بناء السلام خارج نطاق الأمم المتحدة وأن تجد السبل لزيادة البرامج الحالية التي تمثل أفضل الممارسات. وسيلزم أن تجد اللجنة الأسلوب الصحيح للتشجيع على تشكيل البعثات المتكاملة وعلى تنسيق التخطيط بشكل أفضل فيما بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. وسيكون من الوظائف الهامة، رغم طابعها التقني، للجنة بناء السلام تحديد الثغرات في تنفيذ أولويات بناء السلام وإجراء التحليل اللازم لدقة رصد ما يحرز من تقدم نحو رأب تلك الثغرات.

وسوف يتسم العام القادم بأهمية كبرى بالنسبة للجنة بناء السلام. فسوف تقيّم الجمعية العامة اختصاصات صندوق بناء السلام وربما تعدّلها وسوف ينظر الأمين العام من جديد في تعزيز استجابة الأمم المتحدة لحالات الإنعاش المبكر. ولا يمكن أخذ مساهمة اللجنة في تلك التطورات الأوسع نطاقا على عواهنها. فقد حان الوقت أكثر من أي وقت مضى لكي تثبت اللجنة أحقيتها في التمتع بمركز رئيسي في بناء السلام التابع للأمم المتحدة بتحقيقها نتائج بالنسبة لجدول أعمالها ذاته وسعيها لضم برامج وآراء ممارسي بناء السلام في الميدان. وينبغي أن تتخذ الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي خطوات لدعم أعمال اللجنة بالتحرك السريع لشغل مقاعدهما في اللجنة خلال الفترة القادمة من ولايتها.

ونغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى رؤساء التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام، الذين لم يبخلوا بوقتهم وطاقتهم لتيسير أعمال اللجنة في الميدان وفي نيويورك. ونريد أن نتقدم بالشكر الخاص للسفير تاكاسو على قيادته في نيويورك وللأمينة العامة المساعدة السابقة كارولين ماكاسكي على التزامها إزاء مكتب دعم بناء السلام واللجنة خلال أول عامين من وجودهما. ونرحب ترحيبا صادقا بجين هول لوت، الأمنية العامة المساعدة الجديدة لبناء السلام.

السيد غرولز (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أغتنم الفرصة التي تتيحها مناقشة اليوم لأعرب عن تقديري للمهارة القيادية التي يتسم بها رئيس لجنة بناء السلام، السيد يوكيو تاكاسو، الممثل الدائم لليابان، وللعمل الذي يؤديه فريقه. ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا الكبير لمكتب دعم بناء السلام، وبصفة خاصة للأمينتين العامتين المساعدتين اللتين تولتا رئاسته، كارولين ماكاسكي، التي اضطلعت بدور رائد، وجين هول لوت، التي نرجو لها كل التوفيق ونؤكد لها تعاوننا معها.

وقد أدلى ممثل فرنسا ببيان باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي، وتعرب بلجيكا عن تأييدها له. وأشير إلى ما جاء في ذلك البيان من توصيات ذات صلة: تشجيع جهود مكتب دعم بناء السلام تعزيزا لقدرته على العمل كدعامة موضوعية للجنة؛ وتحسين أساليب عمل اللجنة من أجل جعلها أكثر اتساما بالفعالية والطابع الاستراتيجي؛ والنظر في الطرق والوسائل اللازمة لتحديد المداخل إلى مشاركة اللجنة، والخفض التدريجي لالتزامها، وانتهاء ذلك الالتزام.

وتتعلق إحدى توصيات الاتحاد الأوروبي الأخرى بإدماج أعمال اللجنة في استراتيجيات مجلس الأمن في وقت مبكر قدر الإمكان من العملية. علاوة على ذلك، تتشابه توصيات الاتحاد الأوروبي المذكورة في معظمها مع التوصيات التي عرضها هنا في الأسبوع الماضي رئيس اللجنة، الممثل الدائم لليابان.

وأود أن أبدي ملاحظات إضافية قليلة بصفتي الوطنية، أولا على لجنة بناء السلام، ثم على صندوق بناء السلام.

يوافق اجتماع اليوم السنوي السنة الثانية من وجود لجنتنا. وكما قد يكون متوقعا من تلك المؤسسة الجديدة، فهي ما زالت بحاجة إلى إيجاد توازن بين أهدافها المختلفة. واسمحوا لي بتفصيل بعض جوانب ذلك التوازن.

أولا، هناك التوازن بين اثنين من أهدافها الرئيسية. والواقع أن المهمة المزدوجة للجنة بناء السلام تتمثل، من ناحية، في الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في بناء السلام لمناقشة المسائل الاستراتيجية، ومن الناحية الأخرى في متابعة الحالة في البلدان المعنية عن كثب بتعبئة الموارد المطلوبة لتنميتها. وفي إطار الموارد المحدودة المتاحة للجنة، من المهم تحقيق التوازن المناسب بين الجهود المكرسة لكل من هذين الجانبين.

ثانيا، يجب أن يجرى الحوار مع الدول المعنية داخل التشكيلات القطرية المخصصة مع مراعاة توازن آخر بين الدور المحوري المتمثل في امتلاك زمام الأمور على الصعيد الوطني وبين أداء الآليات لوظائفها من خلال الالتزامات المتبادلة. وفي ذلك الإطار، يعدّ إجراء حوار سياسي صريح بين الشركاء من أجل السلام أمرا بالغ الأهمية.

وثالثا وأخيرا، يجب علينا، دون أن نغفل عن الأهداف البعيدة الأجل، إيجاد نموذج للعمل بالاستناد إلى أولويات عملية تعكس بدقة الواقع الميداني. وعلى هذا النحو يمكننا أن نأمل في إيجاد حلقة مثمرة من خلال تحقيق إنجازات يلمسها الناس بالفعل.

وقد شرُفت بلجيكا كثيرا بأن أسنِدت إليها تحديدا مسؤولية اصطحاب جمهورية أفريقيا الوسطى على الطريق إلى تحقيق الاستقرار، وذلك إلى جانب أعضاء التشكيلة القطرية المخصصة لها. وأود أن أخبر الجمعية بأننا تلقينا بصدر رحب مختلف التعليقات التي أبديت والمواقف التي اتخِذت خلال هذه المناقشة تمهيدا لأن ندمج ملاحظات الجمعية العامة واستنتاجاتها بشأن هذين العامين من تجربة لجنة بناء السلام في الكيفية التي سنضطلع بها بتلك المسؤولية.

ونحن هنا اليوم أيضا للنظر في تقرير صندوق بناء السلام (A/63/218). وبلجيكا هي المساهمة الثانية عشرة في تلك الأداة، وبهذه الصفة فهي مهتمة اهتماما خاصا بحسن أدائها. والطابع الخاص لصندوق بناء السلام والطريقة التي يكمل بها اللجنة يقتضيان مزيدا من التفكير. فرغم أن الاختلاف بين الاثنين قد يكون مفهوما بشكل جيد في نيويورك، ليس الحال كذلك دائما بالنسبة لسلطات البلدان المعنية وسكانها، وخاصة في بلدان النافذة الأولى. وكلما كان نطاقه ومعاييره أكثر تحديدا كلما أمكن أن تتحقق إمكانية أن يصبح أداة لا غنى عنها.

وفي هذا السياق، نرى أنه سيكون من المفيد النظر في الدروس المستفادة من العامين الأولين، ونرحب بأن تلك العملية جارية. ونترقب بشوق تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية وتوصيات اللجنة الاستشارية.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.